عناية المحدثين بتوثيق المرويات

وأثر ذلك في تحقيق المخطوطات

الطبعة الأولى
١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م



عناية المحدثين بتوثيق المرويات

وأثر ذلك في تحقيق المخطوطات

كتبه

الدكتور أحمد محمد نور سيف

أستاذ مشارك بالدراسات العليا الشرعية

كلية الدعوة وأصول الدين - جامعة أم القرى

دار المأمون للتراث

دمشق - ص.ب ٤٩٧١ - بيروت - ص.ب ١١٣/٦٤٣٣



عناية المحدثين بتوثيق المرويات
وأثر ذلك في تحقيق المخطوطات

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وآله وصحبه، وبعد:

فإنَّ علم الحديث من علوم الإسلام المبتكرة التي وضعها علماؤه، وصانوا به تراثه؛ وخدموا به سنته، فلم يُنسج هذا العلم على مثال، ولم يعرف لأمَّة من الأمم السابقة والمعاصرة، بل جاء فريدَ نسجه، تفتقت عن ضوابطه أذهان نقاد الحديث وحَمَلته من علماء الإسلام، فصانوا به هذا الدين، وذبُّوا عن حياضه تحريف الغالين، وتأويل المبطلين، وحقق الله بهم وعده في صيانة هذا الدين؛ ليبقى خالداً خاتماً، سالماً مما تعرضت له الأديان الأخرى من تحريف، وتبديل.

قيل لابن المبارك: هذه الأحاديث المصنوعة؟ قال: تعيش لها الجهابذة: (إنَّا نحنُ نَزَّلْنا الذِّكْرَ، وإنَّا لَهُ لَحافِظون)[1].

قال السخاوي: ومن حفظه: هَتْكُ من يكذب على رسول الله ﷺ[2].

قال ابن حزم: نقل الثقة عن الثقة يبلغ به النبي ﷺ مع

---

(١) سورة الحجر: ٩.

(٢) فتح المغيث: ١/ ٢٦٠.

الاتصال خصَّ الله به المسلمين دون سائر الملل، وأمَّا مع الإرسال والإعضال، فيوجد في كثير من اليهود، لكن لا يقربون فيه من موسى عليه الصلاة والسلام قربنا من محمد ﷺ. بل يقفون بحيث يكون بينهم وبين موسى أكثر من ثلاثين عصراً في أزيد من ألف وخمسمائة عام، وإنَّما يبلغون إلى شمعون ونحوه.

وأمَّا النصارى، فليس عندهم من صفة هذا النقل إلاّ تحريم الطلاق فقط، وأمَّا النقل بالطريق المشتملة على كذّاب أو مجهول العين، فكثير في نقل اليهود والنصارى.

وأمَّا أقوال الصحابة والتابعين، فلا يمكن اليهود أن يبلغوا إلى صاحب نبيّ أصلاً، ولا إلى تابع له، ولا يمكن النصارى أن يصلوا إلى أعلى من شمعون وبولص[1].

أمَّا أحاديث المصطفى، ﷺ، فقد توفَّر على نقلها الحفظة الأمناء العدول من الصحابة والتابعين، وأتباعهم إلى أن دُوِّنت، وصِّنفت، وحفظت في الدواوين بعيداً عن كل زيف ودخيل.

ولقد كان لعلماء الحديث أكبر الفضل في الجهود التي بذلت في الاحتياط، والتثبت، والتنقيب عن أحوال الرجال، وكلُّ ما يتصل بهم، وعن الأحاديث، وكلِّ ما يعرض لها من وَهَم، أو خلل، واستطاعوا بتلك الجهود الضخمة، أن يوجدوا هذا العلم الفريد، والذي غدا مفخرةً من مفاخر الإسلام، اعترف بفضله، وجدواه، ودقَّته، ومتانته النقدية ـ في معايير المقاييس العلمية ـ الأعداء قبل الأصدقاء. واعتمد المؤرخون، والباحثون المعاصرون من المستشرقين، وغيرهم على قواعده في تقصّي الحقائق، ونقد الوثائق التاريخية، وإن كان عملهم لم يستوعب تلك الموازين، والاستفادة

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل: ٨٢/٢، تدريب الراوي: ١٠٩/٤.

منها إلَّا في جوانب محدودة[1].

ولقد أضحى بفضل سعته، وشموله، ودقة موازينه صخرة تتحطم دونها تيارات أهل البدع، وضعاف النفوس، وأصناف المرتزقة، وأدعياء العلم، والدخلاء إلى هذه الأمَّة من شراذم الأمم، وسَقَط الشعوب.

ولقد تفنَّن علماء الحديث في هذا العلم أعظم التفنن، وأبدعوا فيه غاية الإبداع، فلم يدعُوا شاردةً ولا واردةً إلَّا وأحكموا مداخلها، ومخارجها، ضبطاً ونقداً وتفنيداً وإحاطةً وشمولاً، وكان حصيلة هذه الجهود المتنوّعة هذه العلوم التي سُمّيت: علوم الحديث.

ولمَّا كانت هذه العلوم حلقاتٍ مترابطةً يخدم بعضها بعضاً، ولا يمكن الاستغناء ببعضها دون البعض الآخر، ولا تتحقق الفائدة ولا تقوم الحجة إلَّا بها مجموعة، كان على المشتغل بعلوم السنة الإحاطة، والعناية بها.

وهذا البحث يعالج فنَّاً من تلك الفنون التي وضعت لدراسة السنَّة، والمحافظة عليها، وهو صيانة المصنَّفات، والدِّقَّة في نقلها بعيدةً عن العبث والتحريف والتزوير.

وقد لجأ المحدثون إلى توثيقها بطبقات القراءات، والسماعات، وتحديد البلاغات، وهذا ما يلحظه من يتعاطى تحقيق كتب التراث، وكتب الحديث بخاصة.

ويرجع عهدي بهذه المهمة منذ أن بدأت في تحقيق كتاب «التاريخ» برواية الدوري عن الإمام يحيى بن معين، وبما حقّقته

---

(١) انظر: منهج البحث في الحديث النبوي مقارناً بمنهج البحث التاريخي: ٢٣٨.

بعد ذلك من بقية الروايات، وازدادت صلتي بذلك فيما أشرفت عليه، أو ناقشته من رسائل الماجستير والدكتوراه.

وهذه الصلة أثارت في نفسي الرغبة في رصد ما وقفت عليه من تجاربَ، وخبرةٍ في بحثٍ يعين الطلاب الباحثين، والمشتغلين بتحقيق التراث على الوقوف على جهود المحدِّثين في هذا الباب، والقواعد التي يسيرون عليها في توثيق المادة العلمية، والتصوّن في تدوينها، ونقلها.

وهذه محاولة لم أقف على مَن رصَدها، أو تتبّعها في صنيع المحدّثين عند نقل المسموعات، والأساليب التي يتبعونها في ضبطها، وتوثيقها بالاستعانة بالسماعات، والقراءات وضبطهما في طبقات، طبقة بعد طبقة يُدوّن في كلِّ سماع من شارك فيه بقراءة، أو استماع، أو حضور من الأطفال، والصّغار، وغير ذلك من تحديد الزمان والمكان والقدر المسموع في ذلك المجلس.

وقد عاصَرَت علومُ الحديث مرحلتين متميّزتين في نقل السنّة، والعناية بها، وهما:

- مرحلة ما قبل تدوين المصنفات، وجمع الأحاديث في دواوينها المعروفة المشهورة.
- مرحلة ما بعد تدوين المصنفات.

ففي المرحلة الأولى: كانت العناية منصبَّة على نَقَلَة الآثار، والبحث عن أحوالهم، والتفتيش في مروياتهم، بعد جمعها، ومعارضتها، وفحصها، وأثمرت هذه الغربلة تمييزَ الرجال، ومعرفة الثقة، والصدوق، ومن يحتمل عنه، ومن لا يكتب عنه. وكانت مروياتهم أحد العوامل المهمة في معرفة درجتهم من الضبط

والإتقان، أو الخلل، والنسيان، أو التساهل وعدم الدقة والاهتمام. وصُنِّف هؤلاء الرواة بذلك في مراتب ودرجات، ووضعوا في دواوين تنفرد بعضها بالثقات، ويحوي البعض منها الضعفاء والمجروحين، ويضم البعض الآخر الثقات وغيرهم.

وقد واكب ذلك حصرَ المرويات، وجمعها في دواوين ومصنفات على مناهج مختلفة أيضاً، ولم ينته القرن الرابع، إلا وقد ظهرت معظم تلك المصنفات، وأصبح الاعتماد على ما فيها من أحاديث[1].

المرحلة الثانية: ضبط المرويات بعد مرحلة التدوين، وانقطاع مرحلة الرواية، والاعتماد على المصنفات.

بعد أن استقرت معظم الأحاديث النبويّة في دواوين السنَّة المختلفة، وأصبحت هذه الدواوين هي المصادر التي يعتمد عليها في أخذ الأحاديث النبوية، وأصبحت عناية المحدثين منصبّة على هذه الدواوين، لم يعد للأسانيد ودراسة أحوال الرجال الذين يتمُّ عن طريقهم نقل هذه المصنفات تلك التحفُّظات الشديدة، والقوانين الصارمة في جرح الرواة وتعديلهم، واكتُفِيَ في هؤلاء بمعرفة حقِّهم للرواية بأيِّ نوع من أنواعِ التحمل، مع الستر والصيانة، والتحرز في الأخذ والرواية[2]. فيُكتَفَى في الناقل ستر الحال، ولو لم ينصَّ على توثيقه.

---

(١) ذكر الذهبي الحد الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين من الرواة، سنة ثلثمائة. أما المصنفات الحديثيّة فقد شهد القرن الرابع جانباً مهماً منها: كمؤلفات ابن حبان [٣٥٤]، والدارقطني [٣٨٥]، والحاكم [٤٠٥] وغيرهم. وانظر الميزان: ٤/١.

(٢) انظر الميزان: ٤/١.

وأصبح الاعتماد على ما في هذه المصنفات من أحاديث، بعد الاستيثاق من صحّة الأصل المسموع.

وعناية المحدِّثين في هذه المرحلة، لا تقل دقّة وتحفّظاً واستيثاقاً من المرحلة التي قبلها، إلّا أن التحفظ في المرحلة الأولى كان متّجهاً إلى الأحاديث؛ أسانيدَ، ورجالاً، ومتوناً. وفي المرحلة الثانية تحوّل هذا التحفّظ والاهتمام إلى المصنّفات، وطرق نقلها. وإن كانت الدراسات النقديّة لم تتوقف، ولن تتوقف ما دامت هناك أحاديث لم يرد للمتقدمين فيها حكم، وقفنا عليه، أو كان الحكم لا يزال محلّ نظر في بعض الأحوال[1].

وقد وضع المحدّثون لضبط هذه الأصول، والاستيثاق في نقلها، ومعرفة مصدر الناقل، والأصول التي اعتمد عليها شروطاً دقيقة لصيانة هذه المصنّفات، والاطمئنان إلى عدم العبث بها، أو التحريف فيها، فلم يقبلوها إلّا ممّن كان له حقُّ الرواية لها، والتزموا لذلك بسلسلة الرواة، وإثبات حقِّ الإجازات، والسماعات على الأصول، والفروع المنتسخة من تلك الأصول. وصانوا بذلك السنّة من العبث، أو التحريف، أو انتحال الدخلاء عليهم. فلا يكفي لنقل تلك المصنّفات، والتصدّي لروايتها، حيازتها المجرّدة بالشّراء، أو الوِجادة دون أن يكون هناك حقُّ الإجازة، والرواية لها.

ولقد كان ذلك خيرَ علاج لصيانة تلك المصنّفات في فترة لم تُعرَف فيها المطابع، وانتشارُ الكتب الذي يحول دون العبث أو التحريف.

---

(١) هذا خلاف ما ذهب إليه ابن الصلاح، وقد ردّه النووي وغيره. انظر في ذلك: التقييد والإيضاح على المقدمة: ٢٣، وذكر المؤلف أمثلة لمن حكم على الأحاديث ممن عاصر ابن الصلاح، أو جاء بعده.

شرط المحدّثين في الرواية من النسخ

لقد كان للورّاقين ـ وهم الذين يتعاطون نسخ الكتب وبيعها ـ أثر كبير في نشر العلم والمعرفة، فقد كانت حوانيتهم كالمكتبات الحديثة، ولكنها مع ذلك كانت تقوم بعبء أكبر ممَّا تقوم به مكتبات اليوم، فقد كان الورَّاق إلى جانب مهمة بيع الكتب، وشرائها، يقوم بمهمة أخرى، وهي استنساخ النسخ[1]. وهذه مهمة المطابع اليوم، ولا شكَّ أنَّ هذا العبء شاقٌّ ومضنٍ، يستنفد وقتاً وجهداً، ويكلف الكثير في سبيل الحصول على نسخ الكتب. ولم يكن يتهيأ للكثير من الطلاب شراء هذه النسخ لسماعها، وحصول الإجازة على روايتها، فما كان ذلك يتيسر إلَّا لأرباب الثراء[2].

---

(١) وهذه الحرفة من الحرف التي حضَّ المحدثون طالب الحديث على تعاطيها عند الحاجة إلى الاحتراف، لتساعده على طلب الحديث، وقدّموها على غيرها من الحرف. انظر الجامع: ١/١٠٥.

(٢) ذكر الخطيب في ذلك قصة طريفة عن الحكم بن يمان قال: كتبت كتب إسماعيل بن عياش، ولم أدع منها شيئاً في القراطيس. وقدم خراساني، وكلّم إسماعيل أن يحتال له في نسخة تشترى، وتقرأ عليه. قال: فدعاني إسماعيل فقال: يا حكم. إنَّك لم تحج. فهل لك أن تبيع الكتب من هذا الخراساني، وتحج، وترجع، فتكتب وأقرأ عليك؟ فقلت: فلعلّك تموت؟ فقال: استَخِر الله. وإن قبلت مني فعلت ما أقول لك. فبعت الكتب منه وكانت في قراطيس =

أما معظم طلّاب العلم، فإنَّهم كانوا يقومون بأنفسهم بهذه المهمة، فيشترون الورق (الكاغد) ويدوّنون عليه ما يتيسر لهم تدوينه إملاءً، أو تحديثاً، أو استعارة، واستنساخاً، ثم مقابلة[1].

ولم يكن مجرد الحصول على نسخة من كتاب كافياً في ثبوت حقِّ الرواية لتلك النسخة، بل لا بدَّ من أن يقترن ذلك بالإجازة لها ممّن له حقُّ رواية ذلك الكتاب.

فلو تحصَّل لأحد الرواة نسخة من كتاب بالشِّراء أو الهبة أو الوجادة، فإنَّ هذا التملُّك لا يكفي وحده، لأن يعطي هذا الراوي حقَّ رواية هذا الكتاب، بل لا بدَّ من سماعه، أو حصول إجازة ممن له حقُّ رواية هذا الكتاب.

ولذا فقد يقع في يد الورَّاق كتابٌ من الكتب، فيعمد إلى استنساخه في عدد من النسخ للاتجار ببيعها[1].

وإذا ما صار ملكاً لشخص، وكان هذا الكتاب من الكتب التي له حقُّ روايتها، أو أمكن سماعه ممن له حقُّ روايتها، أثبت عليه سماعه، إمّا بنقله في الحالة الأولى من الأصل الذي شارك فيه، أو إثباته ممّن له روايته في الحالة الثانية.

= بثلاثين ديناراً وحججنا، ورجعت، وكتبت الكتب بدريهمات وقرأها عليّ. ت بغداد: ٧/ ٢٢٤.

(١) ويتخيّر الورّاقون الكتاب الذي تشتد إليه الرغبة، وربما غالوا في ثمنه، وقد يتدخل صاحب الكتاب بالتحذير من التغالي، واستغلال حاجة الناس، وإلّا عدل إلى تأليف آخر أحسن منه، كما وقع للفراء، يحيى بن زياد مع ورّاقيه، لما ألّف كتابه المعاني، وحاولوا خزنه للتكسب به، وغالوا في ثمنه في قصة طريفة انظرها في ت بغداد: ١٤/ ١٥٠.

أمَّا لوادَّعَي روايته من غير هذا الطريق، فإنَّه يرمى بالكذب، أو التحديث من كتب الناس، وهذا قد يكون جهلاً ممن لا دراية له بأصول الرواية من القُصّاص والمغفَّلين[1]. وإمَّا أن يكون انتحالاً وكذباً ممن يتعمّد ذلك بعد العبث برواة النسخة، أو التزوير في طبقات السماع.

وقد تؤول هذه النسخة إلى أحد الرواة عن طريق الشراء مثلاً، لكن عليها رواة لم يتّصل سماعه، أو إجازته بهم، وإنَّما يتّصل ببعضهم في طبقة من طبقاتهم، فيلجأ إلى تغيير سلسلة الرواة، أو الضرب على بعضهم، وتغيير البعض الآخر حتى يستقيم له سند النسخة حسب رجال سنده إلى هذا الكتاب، غير أن هذا العمل غير مأمون العاقبة، إذ قد يتّهم بالتزوير، خاصة إذا لم يكن الراوي معروفاً بالطلب، ولم تذكره كتب الرجال، أو التواريخ وممن سمع؟ ومن سمع منه؟.

وخير مثال أورده لهذه الحالة ما يأتي في الأنموذج الثالث.

لقد كان هذا الأصل شرطاً أساسياً في قبول حديث الراوي، فلا يقول: حدثنا، أو سمعت، أو أخبرنا، أو أجيز لي روايته إلاَّ عن مصدر يرجع إليه، سواء روى أحاديث محفوظة، أو مكتوبة، فإذا طُولبَ بأصله أخرجه، أو ذكر مصدره، ونظر فيه فإن ثبتت سلامة

---

(١) ذكر ابن حبان في النوع الثامن من المجروحين قصة شيخ كان يحدث بصحيفة حميد عن أنس، وحين سئل: أي موضع رأيت حميداً؟ قال: لم أره. قيل: فكيف تحدث عمن لم تره؟ قال: وهذا لا يجوز؟ قيل: لا. قال: كان في هذا المسجد شيخ يؤذن ويحدث بهذه الصحيفة، فلمَّا مات ولّوني الأذان مكانه، وأعطوني الصحيفة، وقالوا: أذّن كما كان يؤذن وحدّث كما كان يحدّث فأنا أؤذن كما كان يؤذن، وأحدث كما كان يحدث. المجروحين ١/ ٧٠.

الأصل قبل منه، وإلاّ ردَّ عليه، وقد يتّهم بالكذب، أو يرمي به[1].

ثم بعد أن صار الاعتماد على المصنفات، لم يتحللوا من هذا الشرط، بل التزموا به ليتقى التزوير، والادعاء في نقلها ممن ليس أهلاً لهذا النقل، وقد استدعت هذه المرحلة ضوابط أخرى تناسب هذا النوع من النقل، وتتحرى الدقّة، والتيقظ في الناقل والمنقول، وتوثيق هذا النقل بالتلقي أو السماع، أو الإجازة، وإشاعة ذلك في المجالس العامة التي يشترك فيها عدد كبير من الشيوخ والطلاب، وهيّأ لذلك الإقبالُ الكبير من الناس على الحديث، والاهتمام بمجالسه المختلفة، ما كان منها إملاءً، أو تحديثاً، أو مذاكرةً.

وفي هذه المجالس كان يجري تدوين السماعات، والقراءات والبلاغات. وسرت الرغبة في الانخراط في سلك المحدثين إلى جميع الحاضرين لتلك المجالس فحرصوا على تدوين أسمائهم في تلك السماعات، والقراءات، حتى لقد أصبح لتدوين هذه السماعات، والقراءات طبقة بعد طبقة، قواعد وضوابط، وحقوق تراعى، ومسؤوليات تلتزم مما قد أفضى ببعض الحالات إلى التداعي إلى القضاة، والمطالبة بهذه الحقوق[2].

وقد أصبحت طبقات السماعات، والقراءات على تلك النسخ وشائج عجيبة، تربط بين الرواة النقلة فيها مهما تباعدت الأصقاع،

(١) قال يحيى بن معين: كان شيخ عند درب أبي الطيب، يروي عن الأوزاعي، وكان يقول: حدثنا أبو عمرو، رحمه الله. فذهبنا إليه، واختلفنا إليه، فقعدنا يوماً في الشمس، فذهبنا ننظر فإذا في أعلى الصحيفة: حدثنا إسماعيل بن عبد الله بن سماعة عن الأوزاعي. قال: فطرحنا صحيفته، وتركناه. التاريخ: ٥٠١٢.

(٢) سيأتي التفصيل في شروط السماعات والقراءات.

أو تناءت الديار في رقعة الإسلام الممتدة شرقاً وغرباً، وشمالاً وجنوباً. فلا تكاد تجمع نسخ كتاب إلاَّ وتجد ذلك الترابط بين النقلة في مختلف الطبقات؛ ولا شكَّ أنّ الرحلة في طلب الحديث، كان لها الفضل الأكبر في هذا الترابط، وهذه الصيانة والحفظ.

ويمكن إجمال شروط المحدِّثين في الرواية من النسخ فيما يلي:

١ ـ لا يكفي في ثبوت حقِّ الرواية مجرد التملك للأصل. بل لا بدَّ من أن يكون له حقُّ الرواية بأيِّ صورة من صور التحمل والإجازة.

٢ ـ في حال الوجادة[1]، يمكن استعمال الأصل لكن بشرط البيان والتنبيه.

٣ ـ يثبت حقُّ الرواية بالسماع، أو القراءة، أو الحضور حال العرض، لكن بشرط أن يثبت اسمه في القراءة، أو السماع، أو البلاغ.

٤ ـ لا يلزم في إثبات اسمه أن يكون مالكاً للأصل.

٥ ـ إذا تملك نسخة أخرى ليس عليها سماعه، فيمكنه أن ينقل حقَّه في السماع، أو القراءة إلى نسخته، وليس لمالك الأصل الحقُّ في منعه من ذلك بشروطه[2].

---

(١) الوجادة: مصدر وجد غير مسموع من العرب. فهي كلمة مولّدة. وهي نوع من أنواع التحمل تطلق على ما أخذ من العلم من صحيفة من غير سماع ولا إجازة، ولا مناولة بأن يقف على كتاب شخص فيه أحاديث يرويها بخطه، ولم يلقه، أو لقيه ولكن لم يسمع منه ذلك الذي وجده بخطه ولا له منه إجازة ولا نحوها. المقدمة: ١٥٧.

(٢) سيأتي بيان ذلك فيما يلزم صاحب الأصل من حقوق.

استعمال السماعات والقراءات والبلاغات أداة لصيانة النسخ

تمثل السماعات، والقراءات حلقات مترابطة من الرواة الذين عن طريقهم نقلت هذه المصنفات، فكلُّ سماع أو قراءة يحتوي كلٌّ منهما على أسماء الأشخاص الذين تلقوا هذا الأصل عن سابقيهم، وهكذا حتى ينتهي ذلك إلى مصنف الكتاب، فهي بمثابة شهادات على شهادات بنقل هذه المادة مصونة مضمونة محررة مضبوطة كما وضعها مؤلفها، فإذا ما وقع خلاف بين النقلة، ولو كان تافهاً، أُشير إليه، ولم تَعْدُ الإشارةُ ملحظاً في الهامش، أو بين الأسطر دون المساس بالأصل شطباً، أو حَكّاً، أو تغييراً، وإذا لُجِىء إلى الشطب حال التكرار، أو الخطأ حين النسخ ضرب عليه ضرباً خفيفاً بحيث يعرف المضروب. كلُّ ذلك تحفّظاً وتصوّناً وسدّاً لباب العبث، أو التغيير. وأيّ خلل في عدم الالتزام بهذه الشروط وغيرها يكون مدعاةً للشكِّ، أو عدم الاعتداد بهذا الأصل. بل ربَّما كان ذلك سبباً في جرح الراوي، والطعن عليه(1).

ولذا فعلى من يريد معرفة كيفية هـذا النقل، وتسلسله، واتصاله بمؤلِّفه، أن يدرس هذه السماعات، أو القراءات دراسة

---

(1) انظر الجامع للخطيب: ١/٢٧٨، المجروحين: ١/٧٤.

مفصّلة، ويعرف السابق منها، واللاحق، وتحديد تاريخ كلِّ سماع إلى غير ذلك من الأمور التي يحتاج إليها من يريد التصدّي لتحقيق المخطوطات، وتوثيقها بهذه السماعات والقراءات، وهذا ما سيأتي تفصيله مع بيان الخطوات التي يسار عليهما فيه.

وقبل الدّخول في هذه الدراسة أعرض لأمور تحتاج إليها هذه الدراسة ببيان المراد بالسماعات والقراءات ومتى ظهر هذا النوع من علوم الحديث، والمصطلحات والضوابط التي استعملت فيه، والفرق بين السماعات والقراءات، والبلاغات، والغاية التي استعملت لها هذه الضوابط.

المراد بالسماع أو التسميع:

استعمل المحدثون هذا المصطلح لما ابتكروه من وسيلة لضبط نقل المدوّنات الحديثيّة بعد أن أصبح الاعتماد في نقل السنّة على المصنّفات لاحتوائها معظم الأحاديث النبويّة التي كانت مفرّقة في الصحف والأجزاء، والنسخ. فانصرفت همَّة العلماء إلى ضبط هذه المصنّفات، والتحرّي في نقلها، واستخدمت مجالس التحديث، وسائل لهذا الضبط ببيان من قُرىء الكتاب عليه، أو تُلقي منه، ومن تولّى ضبط ذلك المجلس، ومن شارك فيه، ومن تولّى القراءة؟ وأين كان ذلك ومتى؟ وما هو القدر المقروء أو المسموع؟ وهل شارك الجميع في هذا القدر؟ إلى غير ذلك مما يُعَدّ وثيقة تاريخيّة تخدم أمرين:

أولّهما: توثيق هذا النص المنقول. والشهادة على سلامته.

وثانيهما: إثبات حقٍّ للأطراف التي شاركت فيه بأنها سمعت هذا الأصل، وتلقته من مصدر موثوق به، وأن لها الحقُّ في روايته، وإجازته للآخرين.

وهذا السماع يدوّن على الكتاب، إمَّا على ورقة الغلاف، وإمّا في نهاية الأجزاء. وهذا هو الغالب، وقد يدوّن في الأثناء، وتأتي هذه السماعات، والقراءات سماعاً إثر سماع، أو قراءة. وقد يفصل بينهما بخط، لكنّها ـ في الغالب ـ تتميّز باختلاف الخطوط. كما أنها تشكّل حلقات مترابطة عادة، فالتلميذ المتلقي في السماع الأوّل يصبح شيخاً يُتلقَّى منه في السماع التالي، وهكذا، وقد يكون ذلك بين الأقران. وقد يتكرر السماع في أكثر من موضع بحسب المجالس، فإذا ما قرىء جزء في مجلس أو مجلسين أو أكثر، دوّن عليه سماعه، وهكذا. وكلَّما كثرت هذه السماعات والقراءات، كان ذلك أدعى للوثوق بتلك النسخة، وبخاصة، إذا شارك في تلك السماعات حفاظٌ، أو أئمة مبرزون، فإنَّ ذلك يعطي المخطوط أهميّة، فيقدم على غيره من النسخ الأخرى التي لم تحظ بهذا الاهتمام[1].

الفرق بين السماعات والقراءات والبلاغات:

تجري هذه المصطلحات على ألسنة المحدثين لِمَا ابتكروه من ضوابط لتقييد ما يجري في مجالس السماع من المحدثين.

والسماع أو التسميع والقراءة، لا فرق ـ في الحقيقة ـ بينها. فما من سماع إلَّا وفيه قراءة، وما من قراءة إلَّا وفيها سماع، والعبرة في ذلك بما صدّر به ذلك المحضر العلمي.

فيقال: سُمع هذا الجزء على فلان بن فلان...

ويقال: قرىء هذا الجزء على فلان بن فلان...

---

(١) انظر أمثلة لذلك: من كلام أبي زكريا: ١٢، الأنموذج الأول: نسخة شهيد علي.

ويعقب على ذلك أحياناً بقولهم: فأقرّ به.

فالتعبير بقولهم: سُمع هذا الجزء. يعني: أنَّه قرئ الأصل من أحد الحاضرين، والشيخ يسمع، والحضور يسمعون. وبسماعه وإقراره، أو سكوته مع عدم إنكاره، يكون مجيزاً لما يُقرأ ويُسمّع عليه. فاستُعمل السِماع وصفاً لذلك المجلس، أو المحضر فيقال: سمع هذا الكتاب في مجالس آخرها في كذا. ويقال: لفلان حقُّ رواية هذا الكتاب لورود اسمه في سماعاته.

ومجلس السماع مجلس قراءة على الشيخ أيضاً، ولا فرق، فإنْ كان بالنسبة للقارئ، أو القراء فهي قراءة، وإن كان بالنسبة للسامعين، فهي سماع[1].

أمَّا **البلاغ**: فهو بمثابة تحديد لنهايات مجالس السماع أو القراءة أو المقابلة، ولذا فلا يرد فيه من التفاصيل ما يرد في القراءة أو السماع. ويكتفي بقوله: بلغ أو بلغ مقابلة. وقد يضاف إلى ذلك كلمة: صح. أو غير ذلك كالتاريخ مثلاً. وقد يصدّر به السماع أو القراءة[2].

أين يكتب السماع أو القراءة؟

قد يكتب في حاشية أول ورقة من الكتاب (الغلاف)، وقد يكتب فوق سطر التسمية، أو يكتب بحذاء اسم المسمَّع، أو في آخر الكتاب، أو على ظهره[3].

---

(١) انظر: الأنموذج الثاني: الورقة: ١٩٧ من نسخة (ل).

(٢) انظر: الأنموذج الثاني: الورقة الأخيرة من النسخة (ب).

(٣) مقدمة ابن الصلاح: ١٨٢.

وهناك مصطلحات وأمور ترد في السماعات، أو في القراءات، تحتاج إلى توضيح، أوردها فيما يلي:

أولاً ـ المُسَمَّع أو المُسْمَع:

المسمَّع: اسم مفعول من سمّع. وهي تأتي على معان منها: سمّعه الكلام: أسمعه إياه. ويمكن أن يكون: مُسْمَع: اسم مفعول من أسمع. وهي تأتي على معان منها: أسمع فلاناً الكلام: جعله يسمعه أو أبلغه إياه[(١)].

والمسمّع أو المُسْمَع، هو الشيخ. يُسْمِعه القارىء، أصله الذي يرويه ليجيزه لسامعيه. فهو مسمع، والغاية من إسماعه إقراره لما يسمع إمَّا حالاً أو مقالاً، فيعتدّ به بعد ذلك إجازة منه؛ ليتحمله عنه السامعون، ويحق لهم روايته بعد ذلك، كما يستعمل بلفظ اسم الفاعل (المُسْمِع أو المُسَمِّع) بمعنى: أنه يسمعهم حديثه، إذا كان قارئاً أو مجيزاً لهم سماعه وروايته.

ثانياً ـ قارىء الأصل:

هو الذي يتولّى قراءة الكتاب الذي يراد تحمّله من الشيخ بعرضه عليه. ويقدم في القراءة عادة أتقنُهم، وقد يكون من أقران الشيخ، أو من تلاميذه المتقدمين، وقد يشترك في القراءة أكثر من شخص في مجلس أو مجالس[(٢)].

ثالثاً ـ كاتب السماع:

وهذا يتولى تدوين ما تمَّ في المجلس، وقد يكون هو القارىء

---

(١) انظر مادة: سمع: المعجم الوسيط ١/٤٤٩.

(٢) انظر: الأنموذج الثاني، ورقة الغلاف من النسخة: ب. والتاريخ رواية الدوري ٤/٥٠٣.

على الشيخ أو غيره[1]. ويدون فيه ما يلي:

١ ـ من سُمع الأصلُ عليه، أو قُرِئ فيذكره بألقابه العلمية وكنيته واسمه ونسبه. وقد يكون واحداً أو أكثر[2].

٢ ـ سند الشيخ المسمع للأصل المسموع منه. وقد يلتقي مع أول رواة الأصل المسموع، ثم يسرد بقية الرواة حتى ينتهي إلى مؤلف الكتاب. وقد لا يلتقي بسنده إلَّا مع أحد الرواة في طبقة أعلى من رجال الأصل[3].

٣ ـ من شارك في مجلس السماع، سواء كان ذلك سماعاً أو حضوراً أو إحضاراً[4].

٤ ـ تاريخه.

٥ ـ مكانه.

٦ ـ قد يعقب على السماع بقولهم: صحَّ ذلك وثبت في...[5].

٧ ـ قد يكون هذا التعقيب بخطِّ الشيخ وتوقيعه كالشهادة على السَّماع[6].

ـ ما يشترط في كاتب السَّماع:

هناك شروط ذكرها المحدثون ينبغي توافرها في كاتب

---

(١) انظر: الأنموذج الثاني: الورقة ٣٣ من النسخة (أ).

(٢) المقدمة: ١٨٢.

(٣) سيأتي مزيد تفصيل في دراسة النماذج. وانظر مخطط الرواة فيها.

(٤) قال ابن الصلاح: يكتبون لابن خمس فصاعداً «يسمع» ولمن لم يبلغ خمساً «حضر» أو «أحضر». والذي ينبغي في ذلك أن يعتبر في كلِّ صغير حاله على الخصوص. المقدمة: ١١٧، التاريخ ٤/٥٠٩.

(٥) انظر: التاريخ رواية الدوري ٤/٥٠٨، ٥١٨.

(٦) انظر: الأنموذج الثاني، الورقة: ١٩٧ من نسخة (ل).

السماعات، وهو ما يسمى عندهم أيضاً: كاتب الطباق. ويعنون بالطباق جمع طبقة، وهي طبقة السَّماع من الرواة المشاركين في ذلك السَّماع، ويتخير عادة كاتب الطباق ممن تتوفر فيه الشروط التالية:

١ ـ **الأهلية**: بأن يكون موثوقاً به غير مجهول الخط، ولا ضير حينئذ ألَّا يكتب الشيخ المسمع خطه بالتصحيح[١].

٢ ـ **التحري والدِّقَّة**: ببيان السامع والمسموع منه بلفظ غير محتمل، فإن كان مثبت السماع غير حاضر في جميعه، لكن أثبته معتمداً على إخبار من يثق بخبره من حاضريه فلا بأس بذلك[٢].

٣ ـ **الأمانة**: وذلك بأن يكون أميناً فيما يثبته من الأسماء فيحذر إسقاط أو إضافة اسم لغرض فاسد[٣].

ـ ما يلزم صاحب الأصل الذي أثبت عليه السماع:

ـ من ثبت سماعه في كتاب فقبيح بصاحبه كتمانه إياه، ومنعه من نقل سماعه، ومن نسخ الكتاب، فعن الفضيل بن عياض، رضي الله عنه، قال: ليس من فعال أهل الورع، ولا من فعال الحكماء، أن يأخذ سماع رجل فيحبسه عنه، ومن فعل ذلك فقد ظلم نفسه.

ـ إذا منعه صاحب الأصل من أخذ سماعه، فهل له مقاضاته؟ قيل: إن رجلاً ادعى على رجل بالكوفة سماعاً منعه إياه، فتحاكما إلى قاضيها حفص بن غياث، فقال لصاحب الكتاب: اخرج إلينا كتبك فما كان من سماع هذا الرجل بخط يدك ألزمناك، وما كان بخطه أعفيناك منه.

---

(١) المقدمة: ١٨٢.

(٢) المقدمة: ١٨٣.

(٣) المصدر السابق: ١٨٣.

قال ابن خلاد: سألت أبا عبد الله الزبيري عن هذا؟ فقال: لا يجيء في هذا الكتاب حكم أحسن من هذا، لأنَّ خط صاحب الكتاب دال على رضاه باستماع صاحبه معه.

قال ابن خلاد: وقال غيره: ليس بشيء.

وروى الخطيب عن إسماعيل القاضي أنَّه تحوكم إليه في ذلك، فأطرق مليّاً ثم قال للمدعى عليه: إن كان سماعه في كتابك بخطك فيلزمك أن تعيره، وإن كان سماعه في كتابك بخط غيرك فأنت أعلم.

ثم قال ابن الصلاح: وقد كان لا يبين لي وجهه، ثم وجهته بأن ذلك بمنزلة شهادة له عنده، فعليه أداؤها بما حوته. وإن كان فيها بذل ماله، كما يلزم متحمل الشهادة أداءها، وإن كان فيه بذل نفسه بالسعي إلى مجلس الحكم لأدائها، والله أعلم[1].

ـ ما يلزم من أراد نقل سماعه من أصل غيره إلى نسخته:

- إذا نسخ الكتاب فلا ينقل سماعه إلى نسخته إلَّا بعد المقابلة المرضية بالمسموع، كيلا يغتر أحد بتلك النسخة غير المقابلة إلّا أن يبين مع النقل كون النسخة غير مقابلة[2].
- إذا أعاره الأصل المسموع فلا يبطىء به، فقد روي عن الزهري قوله: إياك وغلول الكتب. قيل له: وما غلول الكتب؟ قال: حبسها عن أصحابها[3].

---

(١) المقدمة: ١٨٣ - ١٨٥.

(٢) المقدمة: ١٨٥.

(٣) المقدمة: ١٨٣.

تدوين طبقات السماعات والقراءات طبقة بعد طبقة «الطباق»

تمثِّل كلُّ طبقة من طبقات السماعات والقراءات حلقة من الحلقات التي تمَّ بواسطتها نقل ذلك النَّص المسموع عن طريق الرواة الذين اشتركوا في كلِّ سماع. وهذه الطباق تشكِّل أهمية كبيرة في توثيق النسخ المخطوطة. ولذا كان على المشتغلين بتحقيق المخطوطات إيلاءها ما تستحقه من عناية واهتمام بدراستها دراسة مفصلة، تثبت سلامة الأصل، وصحة نقله إلينا عبر تلك الحلقات حتى ينتهي إلى مؤلفه.

ويسار في هذه الدراسة على الخطوات التالية:

الخطوات التي تتبع في دراسة السماعات:

تتطلب هذه الدراسة معرفة صلة الطبقات بعضها ببعض لمعرفة السابق منها واللاَّحق، وقد يتعدد السماع الواحد في أماكن متعددة، فيجتمع في موضع واحد ليتمكن من دراسته دراسة وافية ويتغلب على ما قد يقع في بعضه من غموض أو قصور أو طمس أو خلل[1].

ويسار في هذه الدراسة على الخطوات التالية:

---

(١) انظر: سماعات رواية الدوري: التاريخ ٤/٥٠٣ ـ ٥١٧.

١ - عند نقل الأصول المسمع عليها تنقل سماعاتها عليها أحياناً، ولذا فينبغي الحذر عند إرادة تحديد الناسخ، أو تاريخ النسخ، ألا يؤخذ ذلك من السماعات القديمة المنقولة مع الأصل[١].

٢ - يبدأ بدراسة رجال سند النسخة المعتمدة أصلاً، والترجمة لكلٍّ منهم، وتحديد ولادته، ووفاته ما أمكن، بدءاً بأول راوٍ إلى مصنف الكتاب. ويعتبر أول راوٍ في السند هو الشيخ الذي اعتمد عليه في هذا الأصل، فهو الراوي له عن شيخه بسنده إلى المصنف[٢]. وهو الذي أخذ عنه من جاء بعده ممن قرأ عليه هذا الأصل، أو أجازه له بأي صورة من صور التحمل. فهو الحلقة بين رجال سند النسخة، وبين الرواة الذين تناقلوا هذا الأصل عنه في السماعات. وقد يكون هذا الأصل مملوكاً له، أو لغيره من شيوخه أو أقرانه. وقد يكون لتلميذه الآخذ عنه، استنسخه من أصل شيخه أو من أصلٍ آخر، ثم عارضه عليه، أو أجازه له. فساقه بقوله: حدثنا فلانٌ.....

ولذا فمن الأهمية بمكان أن يعرف هذا التلميذ، لنتمكن من ربط السماعات بصاحب الأصل، وهو الشيخ المسمع. وقد يذكر هذا التلميذ أحياناً على غلاف المخطوطة فيقال بعد سرد رواة النسخة:

- رواية فلان عن فلان.
- رواية فلان عنه.

---

(١) انظر: الأنموذج الأول: الورقة الأخيرة (سماع ٦١١).

(٢) انظر: الأنموذج الأول: مخطط الرواة وورقة الغلاف.

ـ سماع من فلان[1].

وقد يذكر في موضع آخر، وقد لا يذكر[2]. لكن يمكن التعرف عليه بتتبع السماعات، ومعرفة رجالها، والترجمة لهم، والتعـرف على شيـوخهم، ومن أخـذ عنهم في كثير من الأحيان[3].

والتعرف عليه يحتاج إلى دقَّة وتتبع، وهو يفيد في معرفة أمور أخرى تجيب على الأسئلة التالية:

ـ مَن الآخذ عن أول رجل من رجال أصل النسخة؟

ـ هل هو شيخه؟

ـ هل هو صاحب الأصل أو قرىء عليه فقط، وله حقُّ إجازته؟

ـ من مالك هذه النسخة؟ ومن نسخها؟ ومن قرأها؟ ومن أثبت السماع عليها؟

٣ـ بعد التعرف على رواة الأصل يميز بينهم وبين غيرهم من نقلة النسخة:

ـ من نقل النسخة من أصلها وقابلها عليه[4]؟

ـ من دُوِّن في سند رواتها ممن يثبت على غـلاف النسخة ومطابقة ذلك بمن يرد في أول النسخة. ولا يعتمد في ذلك على ما في ظهر الغلاف، فقد يضاف إليهم غيرهم عند تعدد

---

(١) انظر: ورقة الغلاف من الأنموذج الأول، والأنموذج الثاني في جميع نسخه.

(٢) انظر: من كلام أبي زكريا: ١٤، ٢٣.

(٣) انظر: مخطط الرواة في سؤالات ابن الجنيد، وورقـة الغلاف من نسخـة الأصل.

(٤) انظر: الأنموذج الأول: مخطط الرواة.

انتساخ الأصل، ونقل السماعات إلى اللاّحق من السابق[1].

- من دُوّن من الرواة في السماعات بعد ذلك، وأصبح لهم حقُّ روايتها[2].

٤ ـ التعرف على قارىء الأصل على الشيخ.

٥ ـ التعرف على كاتب التسميع. وهل هو نفس القارىء[3]؟.

٦ ـ من شارك في السماع سماعاً أو حضوراً[4].

٧ ـ مكان كتب السماع[5].

٨ ـ تاريخ كتب السماع[6].

٩ ـ الفوائد العلمية التي اشتمل عليها السماع[7].

١٠ ـ ترتيب السماعات حسب تسلسلها التاريخي طبقة بعد طبقة، ولكلٍّ نسخة على حدة[8].

١١ ـ في حال تعدد النسخ للكتاب الواحد يقارن بين أسانيد النسخ المختلفة والسماعات التي عليها؛ لاستخلاص ما يلي:

- أماكن التقاء وافتراق رجال أسانيدها وسماعاتها.

---

(١) انظر: الأنموذج الأول: مخطط الرواة.

(٢) انظر: الأنموذج الأول: مخطط الرواة.

(٣) انظر: الأنموذج الثاني: ورقة الغلاف من نسخة (د)، وسماعات الدوري التاريخ ٤/٥٠٧.

(٤) انظر: الأنموذج الأول: ورقة الغلاف (السماع الأخير).

(٥، ٦) انظر: الأنموذج الأول: ورقة الغلاف (سماع ٧٠٥)، وسماعات الدوري. التاريخ ٤/٥٠٧.

(٧) انظر: الأنموذج الأول: ورقة الغلاف (السماع الأخير) حيث أحضر الحافظ العراقي ابنه أحمد وعمره خمس سنوات، وقد ولد سنة ٧٦٢، فتبين أن السماع في سنة ٧٦٧.

(٨) انظر: سماعات الدوري. التاريخ ٤/٥٠٣ ـ ٥١٧.

- معرفة أقربها إلى المصنف لإمكان اختيار ما يجعل منها أصلاً في التحقيق، مع المرجحات الأخرى التي تراعى في ذلك.
- يستعان بباقي النسخ أصولاً مساعدة، ويرمز لكلٍّ منها برمز خاصٍّ.

١٢ - يُعَدّ مخطط يوضح سلسلة إسناد كلِّ نسخة ورواة السماعات فيها، وأماكن التقائهم، ويوضع أمام كلِّ رجل تاريخ وفاته، وبين كلِّ رجلين تاريخ السماع أو القراءة، وفي نهاية كلِّ سند، اسم الناسخ، وتاريخ النسخ، ومثبت السماع، وتاريخه ما وجد من ذلك.

أهمية كتب الأثبات والفهارس والمعاجم والمشيخات في دراسة السماعات

تخدم هذه الكتب المصنفات الحديثيّة، وقبل بيان ما تقدمه هذه الكتب من فوائد نعرِّف بكلٍّ منها:

- **فالأثبات**: جمع ثَبَت. بفتح الثاء والباء.

ويذكر فيه مؤلفه أسانيد الكتب التي قرأها على شيوخه إلى مؤلفيها. فهو بمثابة الإجازات التي حصل عليها من شيوخه في حقِّ رواية تلك الكتب[1].

- **أمّا الفهارس**: فجمع فهرس: ويطلق هو والمعجم على الكتاب الذي تذكر فيه الأحاديث مرتبة على الصحابة، أو الشيوخ، أو البلدان، أو غير ذلك.

ثم اختص لفظ المعجم، والفهرس بكتب فيها تراجم الشيوخ، أو التلاميذ دون العناية بالمرويات، كالمعجم المختص للذهبي وغيره، وكالمعجم المفهرس لابن حجر[2].

- **وأمّا المشيخة**: فهي بمعنى المعجم إلاَّ أن المعجم ترتب

---

(١) انظر: التاج ١/٥٣٤.

(٢) الرسالة المستطرفة ١٣٥.

المشايخ فيه على حروف المعجم، بخلاف المشيخة، فإنها أعم، إذ تشمل أشكالاً مختلفة في الترتيب[1].

وقد عنيت هذه الكتب بمصادر السنة بعد تصنيفها، وتورد معلومات مهمة عنها حيث يذكرها هؤلاء المؤلفون بأسانيدهم إلى أصحابها، وتتجلى هذه الأهمية في الأمور التالية:

١ ـ أنها تضمُّ معلوماتٍ وافيةً عن العلماء المعاصرين للمؤلف؛ لأنَّه جالسهم، وخالطهم، وعرف عدالتهم، ومكانتهم من العلم، والمآخذ عليهم، كما تذكر معلومات دقيقة عن المترجم، لا تتوفر في غيرها من المصادر.

٢ ـ تترجم لأعلام قد لا توجد لهم تراجم في كتب الرجال التي بين أيدينا، وأسباب ذلك كثيرة منها فقدان بعض هذه المؤلفات، أو لكونهم مغمورين، إمّا لانعزالهم، وإمَّا لخشونة في طباعهم وعدم ألفة الناس لهم.

٣ ـ تورد أسانيد المصنفات مما يعين على دراستها وتوثيقها، وهذا يخدم المشتغلين بتحقيق التراث وتوثيقه.

٤ ـ تورد معلومات وفيرة عن الحركة العلمية في العالم الإسلامي، وانتشار الكتب، ورحلة العلماء، والكتب، ومجالس التحديث، والمذاكرة، وما يجري فيها من قضايا مهمة[2].

وهذه الأمور مجتمعة تخدم دراسة هذه السماعات، وتعين المحقق على معرفة طبقات الرواة، والصلات بينهم، كما توقفه على تاريخ نقل هذه المصنفات، وما كان موجوداً من نسخ هذا الكتاب

---

(١) الإعلان بالتوبيخ ٦٠٥.

(٢) انظر: الأصول الستة، رواياتها ونسخها ١٩.

في تلك الفترة، أو ما كان مفقوداً كلُّه أو بعض أجزائه. وغير ذلك من الأمور المهمة التي تخدم الباحثين والمحققين في التعرف على مصادر السنة المختلفة.

أهميّة السماعات والقراءات في توثيق المخطوطات

اهتم العلماء بهذه السماعات والقراءات والبلاغات لما لها من فوائد توثيقية قيمة تضبط الأصول، وتصونها من أيدي العابثين، ونزوات المتطفلين، وتحيطها بسياج دقيق من الضوابط المختلفة.

فالتزامها بأصول الرواية والتحمل، واشتراط الأخذ فيها طبقة عن طبقة برجال معروفين بالحديث ونقله، لم يترك فرصة لمنتحل، أو مدع أن يدعي ما ليس له. فكتب التراجم والتواريخ والطبقات ضبطت لنا تاريخ هؤلاء الرجال، وأحوالهم، وشيوخهم، وتلاميذهم، وولادتهم، ووفياتهم، ومكانتهم من العلم. ومن حاول أن يندس بينهم انكشف حاله، وظهر، ولم يخف أمره عليهم.

وكما ضبطت تلك الكتب الرواة، ضبطت لنا هذه السماعات والقراءات الأصول، والنسخ، فعرفت المصنفات ومصنفوها، ولم يتمكن أحد من أن يدرس بينها كتاباً منتحلاً، ومن حاول ذلك انكشف أمره، ولم يستطع أحد أن ينسب كتاباً اختلقه إلى متقدم، وإن وضعه لم يجرؤ على التصريح باسمه، فبقي الكتاب مبتور النسب، مجهول الأصل[1].

---

(١) من ذلك تفسير ابن عباس المنسوب إليه.

ومن الفوائد التي تحققها هذه السماعات والقراءات ما يلي:

١ - توثيق هذه المصادر وربط الفروع منها بالأصول، وصيانتها وضبطها، ومعرفة الصحيح منها والمنتحل.

٢ - وهذه السماعات من الأدلة على عناية هذه الأمَّة بمصادرها، والدِّقَّة في نقلها، وذلك نتيجة قراءة ومقابلة ودقة وضبط وتحر في النقل. وتحقيق لوعد الله سبحانه بحفظ هذا الدين.

٣ - كما تشتمل على فوائد علمية، قد لا تكون مقصودة لذاتها، لكنها تخدم قضايا علمية أخرى، تتصل بتحديد أعمار بعض المثبتين فيها، أو إحضار أبناء بعض الرواة، ومعرفة أسمائهم، أو من شارك من علماء الأمصار الأخرى في تلك المجالس، مما يفيد في معرفة الرحلة، أو انتقال المصنفات، وغير ذلك مما قد لا يوجد في كتب التراجم والتاريخ منصوصاً عليه، وهذا يرجع إلى دقة مثبت السماع، فعند البعض منهم ولع بإثبات ما يدور في تلك المجالس، ورصدها، كمن تولى القراءة، ومن شارك فيها، ومن سمع من العلماء وغيرهم في ذلك المجلس ذكوراً وإناثاً، ومن أُحضِر من الصغار[1].

٤ - وهذه القيود المختلفة جعلت من الصعوبة بمكان أن يأتي شخص فيدعي سماع أصل، أو روايته بحق الإجازة دون أن يكون في تلك السماعات ما يثبت هذا الحق. وإذا ما أراد أن يقحم نفسه في زمرتهم، انكشف وافتضح أمره[2].

---

(١) انظر: سماعات الدوري. التاريخ ٤/ ٥١٠.

(٢) قد يصلح لذلك مثالاً ما يأتي في الأنموذج الثالث من ادعاء أبي الحسن المقرىء رواية كتابي الكنى لمسلم والعلل ومعرفة الرجال لأحمد، فغير السماعات عليهما، وادعى روايتهما بمجرد تملكه للكتابين.

نماذج تطبيقية لكيفيّة دراسة هذه السماعات والقراءات وكيفيّة الاستفادة منها في تحقيق المخطوطات

لقد اخترت نماذج لسماعات وقراءات على بعض المخطوطات للاستعانة بها في معرفة الخطوات التي تتبع في دراسة هذه السماعات، وكيفية الاستفادة منها في توثيق المخطوطات وتحقيقها.

وسأوضح في كل أنموذج منها هذه المراحل للإحالة عليها عند الحاجة. وسأتبعها بنماذج أخرى لسماعات توضح بعض الجزئيات التي أشرت إليها أثناء البحث.

الأنمــوذج الأول

مــن كتــاب:

مسند أبي يعلى الموصلي [٢١٠ ـ ٣٠٧]

الحافظ: أحمد بن علي بن المثنى التميميّ

- التعـريـف بــه:

يسير هذا المسند في ترتيبه على مسانيد الصحابة. ولم يلتزم مؤلفه فيه ترتيباً معيناً، فقد بدأ ببعض العشرة، ثم جاء ببقيتهم بعد ذلك، وهكذا سار في سرد المسانيد دون ترتيب معين.

- الجهود العلمية التي بذلت في تحقيقه:

تقوم بتحقيقه جهتان:

أ ـ دار المأمون للتراث ـ دمشق. ويباشر التحقيق الأستاذ حسين أسد الداراني. وقد ظهرت من المطبوع ثمانية أجزاء. وقد حققه على نسختين:

- نسخة شهيد علي: (تركيا). وجعلها أصلاً.

- نسخة الفاتح: وهي منسوخة عنها، إذ تطابقها ولا تختلف عنها في شيء.

ب ـ قسم الحديث بكلية أصول الدين ـ جامعة الإمام محمد بن

سعود، ويشترك في تحقيقه مجموعة من طلاب الدكتوراه، وقد شاركتُ في مناقشة القسم الأوّل منه. وهو يعادل الجزئين الأولين المطبوعين في دار المأمون. وقام بتحقيق هذا القسم د. /فالح محمد الصغير. وقد حقَّقه على نسختين أيضاً:

- نسخة شهيد علي (السابقة).
- نسخة رضا برامفهور- الهند. واستبعد نسخة الفاتح لعدم جدواها. وإن كانت هذه لم تفد في التحقيق لشدّة سقمها، فهي مليئة بالسقط والتحريف والأخطاء. وهي حديثة النسخ، ولا مزيَّة لها إلّا أنَّ ناسخها حين نسخها من أصلها نقل سند رواتها.

إذ يلتقي سندها مع نسخة شهيد علي في أبي سعد الكنجروذي فيرويها عنه:

- أبو القاسم الجرجاني [٥٣١]:

تميم بن أبي سعيد بن أبي سعيد المحدِّث، مسند هراة في زمانه(١).

وعنــه:

- أبو روح، عبد المعزِّ بن محمد الهروي [٥٢٢ - ٦١٨]:

مسند عصره، ومحدِّث فقيه، سمع من تميم الجرجاني وزاهر الشحامي وطبقتهما، له مشيخة، وروى شيئاً كثيراً. استشهد في دخول التتار هراة(٢).

---

(١) شذرات الذهب: ٤/٩٧.

(٢) شذرات الذهب: ٥/٨١.

الخطَّة التي يسار عليها في دراسة النسخ
وما عليها من سماعات وغيرها لتوثيقها
واختيار ما يجعل منها أصلاً في التحقيق

تسير هذه الدراسة على الخطوات التالية:

أولاً - النسخ المعتمدة في الدراسة وما يجعل منها أصلاً:

ستعتمد هذه الدراسة على نسخة «شهيد علي» لأهميتها، فهي أقدم النسخ، وعليها سماعات عديدة، وشارك في هذه السماعات حفاظ بارزون. أمَّا نسخة رضا برامفهور فيُشار إليها للاستئناس فقط؛ لرداءتها، وعدم الوثوق بها، فلا تصلح للمقابلة وإثبات فروق النسخ. وقد أشرنا إلى رواتها. أمَّا نسخة الفاتح فهي منتسخة من شهيد علي، ولذا فلا مزية لها. ولا حاجة للاستعانة بها.

ثانياً - رجال سند الأصل:

يرويه عن المؤلف:

١ - أبو عمرو الحيري، محمد بن أحمد بن حمدان [٢٨٣-٣٧٦][1].

---

(١) غاية النهاية في طبقات القراء ٢/٦١، بغية الوعاة ٩، شذرات الذهب ٣/٨٧.

٢ ـ أبو سعيد الكنجروذي، محمد بن عبد الرحمن [٣٦٧ ـ ٤٥٣] عنه[١].

٣ ـ أبو القاسم الشحامي، زاهر بن طاهر [. . . ـ ٥٣٣] عنه[٢].

ثالثاً ـ رواة الأصل بعد انتساخه[٣]:

رواه:

١ ـ أبو الفضل، منصور بن علي المخزومي [٥٩٥] قراءة على أبي القاسم الشحامي ورواية عنه[٤].

٢ ـ أبو الحسن، محمد بن أبي جعفر القرطبي [٦٤٣] عنه[٥].

---

(١) تذكرة الحفاظ ٤/١٣١٣، شذرات ٣/٢٩١.

(٢) شذرات الذهب ٥/١٠٢، لسان الميزان ٢/٤٧٠.

(٣) إنّما فرقنا بين رواة الأصل قبل روايته مدوناً، وبين رواته بعد تدوينه بالمقارنة بين الأسماء المدونة على الغلاف والأسماء المدونة في الورقة الأولى من الأصل. فلم يرد فيهم إلاّ أسماء رواتها الّذين ذكرناهم في الفقرة (ثانياً). وأمَّا من نذكرهم هنا فقد سمعوا الأصل وقرأوه دون نقل أو استنساخ، وإنَّما سماعاً فقط. ويبدو أنَّه تملُّك للأصل، فقد آل من الشحامي إلى:
ـ أبي الفضل المخزومي. ثم إلى:
ـ أبي الحسن القرطبي. «قارن بين ورقة الغلاف والورقة الأولى».
ثم استنسخه أبو الفتح الأبيوردي، وقرأه على شيخه أبي الحسن القرطبي بحق إجازته، وروايته للأصل. ثم دونت السماعات على نسخة الأبيوردي هذه بعد ذلك، غير السماع [٦١١] فقد استنسخه الأبيوردي أيضاً عن استنساخه هذه النسخة.
وهذا التمييز مهم لمعرفة ناسخ هذه النسخة، وعدم الخلط بينه وبين ناسخ أصلها. فقد يتسرع ناظر فيعدّ هذه النسخة هي الأصل فيخطىء في ناسخها وتاريخ نسخها، فلا تتحقق المقارنة الدقيقة بين النسخ وأيها أقدم.

(٤) شذرات الذهب: ٥/٣٢١.

(٥) شذرات الذهب: ٦/٢٢٦.

رابعاً ـ رواة النسخة بعد انتساخها من الأصل: «شهيد علي»:

رواه:

ـ أبو الفتح، محمد بن أبي نصر محمد بن أبي بكر الأَبيوَرْدي [٦٠١ ـ ٦٦٧] طلب الحديث في كهولته[١]، وهي بخطه[٢]. وقد قابلها بأصلها، ويبدو أنه أصل الشحامي آل إلى من بعده بعد ذلك، فاستنسخه الأبيوردي، ورواه عن أبي الحسن القرطبي عن أبي الفضل المخزومي عن أبي القاسم، زاهر بن طاهر الشحامي.

ونسخة الأبيوردي هذه، هي التي وصلت إلينا، وهي التي تعد بالنسبة لنا أصلاً.

وهكذا شأن النسخ والأصول، فما من نسخة إلَّا وهي بالنسبة لما بعدها أصل، حتى نصل إلى النسخة الأولى «الأصل الأم» نسخة المؤلف أو تلميذه.

خامساً ـ رواة النسخة في طبقات السماع:

توجد على نسخة «شهيد علي» سماعات منها:

١ ـ سماع في ٦١١:

نقله الأبيوردي من الأصل «الورقة الأخيرة».

٢ ـ سماع في ٦٤٢:

«بعد انتساخ النسخة» على:

ـ أبي يعلى الهدباني، يعقوب بن محمد بن الحسن [٦٤٥][٣].

---

(١) تذكرة الحفاظ ٤/١٤٧٥، شذرات ٥/٣٢٥.

(٢) انظر الورقة الأخيرة: ٣٥٧ أ.

(٣) شذرات الذهب: ٥/٢٣٣.

بحق سماعه على المخزومي لا على الأبيوردي، وهذا يعني أن الأصل تملكه غيره، فقرأه على الهدباني لأنَّ له رواية وسماعاً من المخزومي الوارد ذكره سابقاً.

- بقراءة: عبد الله بن عبد العزيز القرشي.

وكتب السماع: أبو الفضل، محمد بن أبي سعد عمر بن أبي بكر ابن ظافر البصري [٧١١][1]. وهو الذي تملكه.

٣ - سماع في ٧٠٥ على:

- أبي الفضل بن ظافر «المتقدم» بحقِّ سماعه من الهدباني.
- بقراءة: تقي الدين السبكي [٧٥٦][2]. وغيره.
- وكتب السماع: عبد الرحيم بن الحسين العراقي [٨٠٦][3].

بعد أن ثبت السماع على الأصل وهو لمحمد بن علي الجياني ونقل هذا السماع منه.

ومن هذه الدراسة يمكن استنتاج ما يلي:

١ - إنّ هذه النسخة هي أصل الأبيوردي، وهو الذي قام بنسخها.

٢ - إن الأبيوردي قد نسخها على كبر، فقد طلب الحديث في كهولته [٦٠١ - ٦٦٧].

٣ - إنها آلت إلى ابن ظافر في حياة الأبيوردي، فدوّن عليها سماعه في سنة ٦٤٢. ويؤيد ذلك أن ابن ظافر رواها من غير طريق الأبيوردي، فلعله لم يلقه، أو كان ذلك طمعاً في العلو حيث قرأها على الهدباني بسماعه من المخزومي [٥٩٥].

---

(١) الدرر الكامنة: ٤/١٢٤.

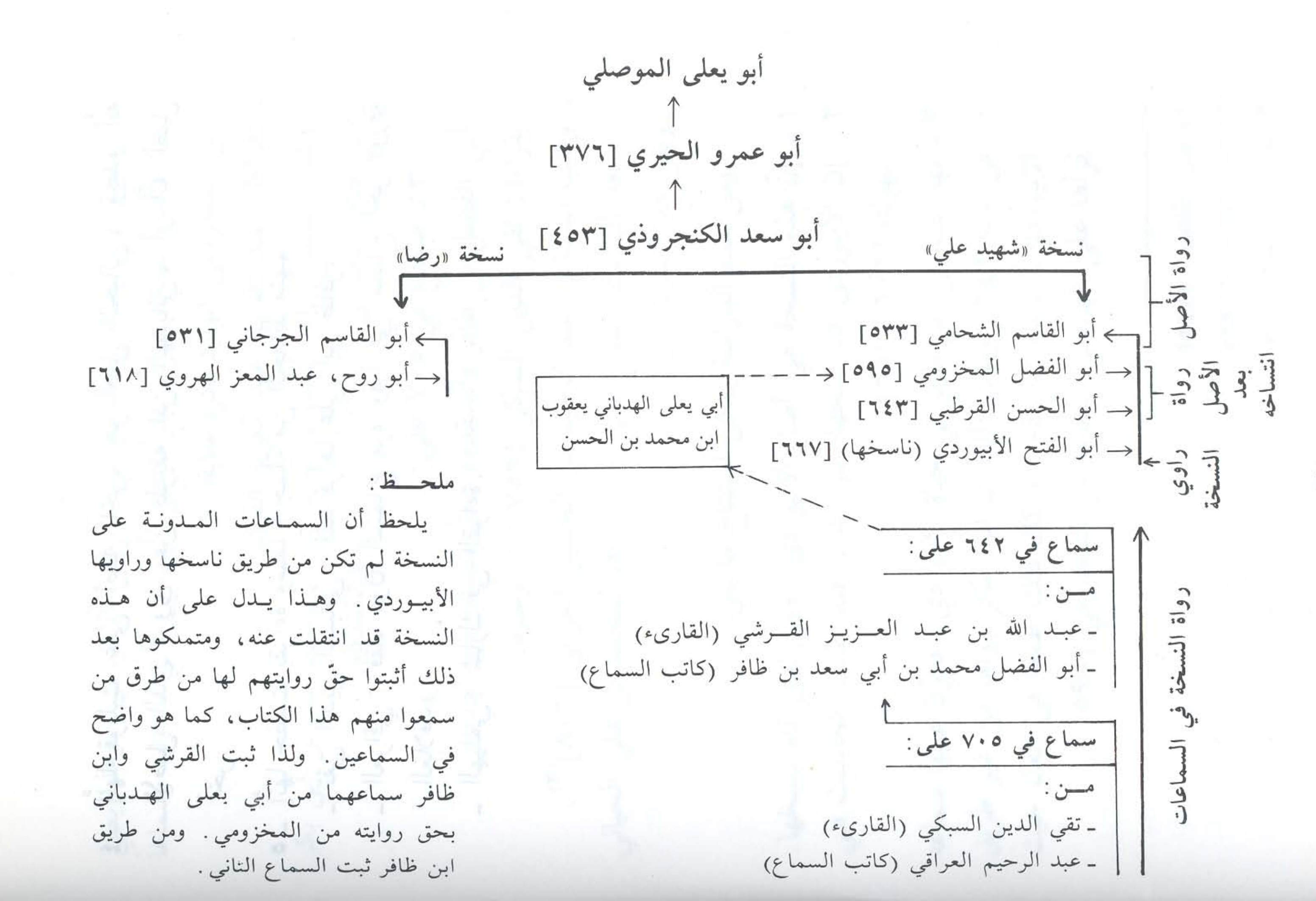
(٢) البدر الطالع: ١/٤٦٧.

(٣) طبقات الحفاظ: ٥٣٨.

٤ - إنَّها قوبلت على أصل آخر، هو أصل الجياني، ويبدو أنَّه الأصل الذي يروي عن طريقه ابن الهدباني، أو أنَّه أصل آخر.

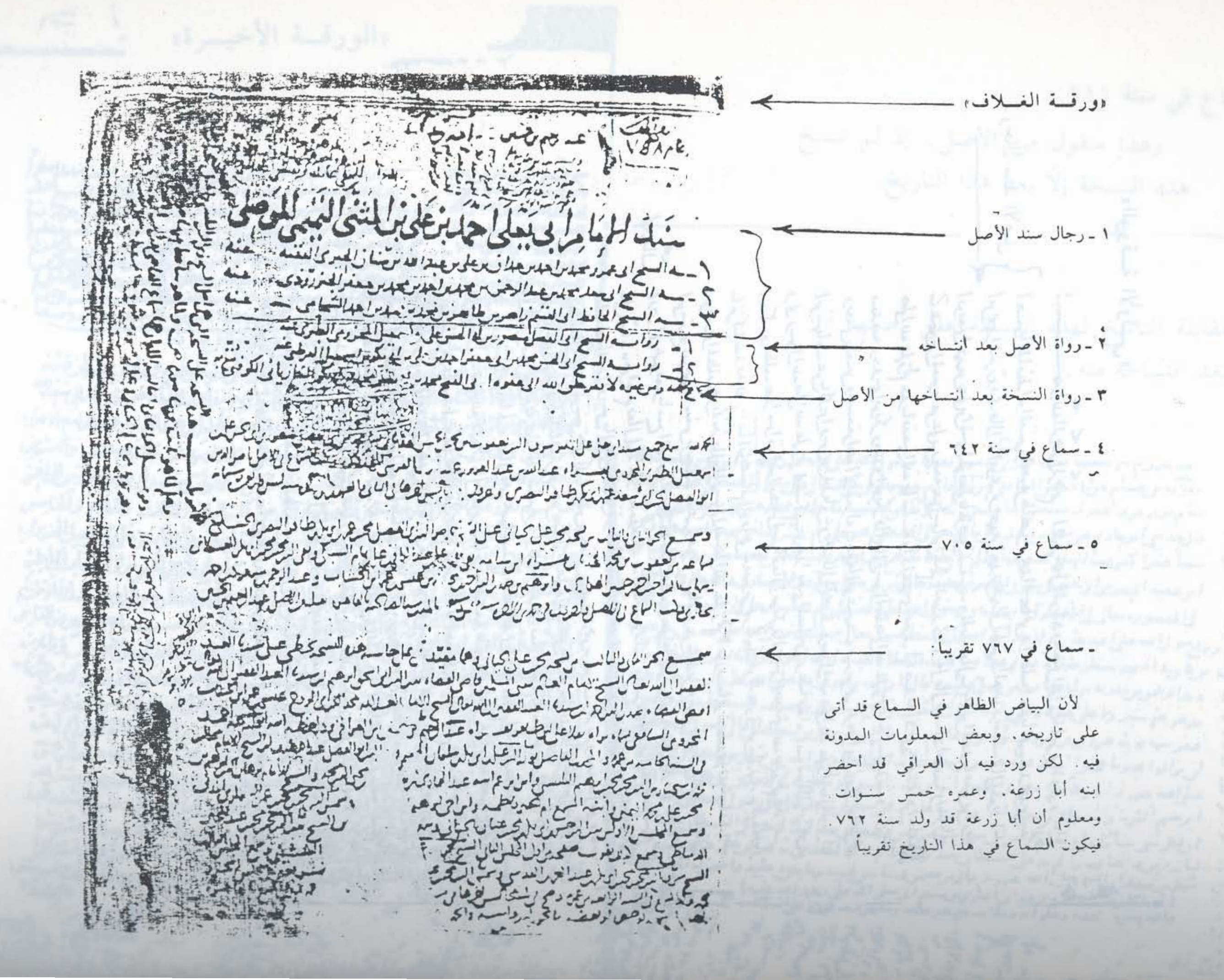
٥ - إنَّها حظيت بقراءة وسماع جملة من الحفاظ منهم:

- تقي الدين السبكي: فقد قرأها على ابن ظافر.
- العراقي: فقد دوّن السماع مرة وقرأ في سماع آخر «ورقة الغلاف».
- الهيثمي: شارك في القراءة.



ملحـــظ:

يلحظ أن السماعات المدونة على النسخة لم تكن من طريق ناسخها وراويها الأبيوردي. وهذا يدل على أن هذه النسخة قد انتقلت عنه، ومتملكوها بعد ذلك أثبتوا حقّ روايتهم لها من طرق من سمعوا منهم هذا الكتاب، كما هو واضح في السماعين. ولذا ثبت القرشي وابن ظافر سماعهما من أبي يعلى الهدباني بحق روايته من المخزومي. ومن طريق ابن ظافر ثبت السماع الثاني.


«ورقـة الغـلاف»
١ ـ رجال سند الأصل
٢ ـ رواة الأصل بعد انتساخه
٣ ـ رواة النسخة بعد انتساخها من الأصل
٤ ـ سماع في سنة ٦٤٢
٥ ـ سماع في سنة ٧٠٥
ـ سماع في ٧٦٧ تقريباً:
لأن البياض الظاهر في السماع قد أتى على تاريخه. وبعض المعلومات المدونة فيه. لكن ورد فيه أن العراقي قد أحضر ابنه أبا زرعة. وعمره خمس سنوات. ومعلوم أن أبا زرعة قد ولد سنة ٧٦٢. فيكون السماع في هذا التاريخ تقريباً

«الورقـــة الأولـــى»

- رجال سند الأصل

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم سهل المراد وحصل المراد بالخير في الاولى والاخرة

اخبرنا الحافظ ابو القسم زاهر بن طاهر بن محمد الشحامي قراءة عليه اخبرنا ابو سعد محمد بن عبد الرحمن

ابو محمد الجنزرودي قال انا ابو عمرو محمد بن احمد بن حمدان الحيري العبد قراءة عليه قال اخبرنا

ابو يعلى احمد بن علي بن المثنى الموصلي بالموصل سنة ست وثلثمائة قال ثنا علي بن الجعد ثنا عيسى بن [illegible]

ثنا عثمان بن المغيرة عن علي بن ربيعة عن اسماء بن الحكم الفزاري عن علي قال كنت اذا سمعت من رسول الله

صلى الله عليه وسلم حديثا نفعني الله بما شاء منه واذا حدثني غيره لم اصدقه الا ان يحلف فاذا حلف

صدقته وحدثني ابو بكر وصدق ابو بكر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من مسلم يذنب ذنبا ثم يتوضأ

ويصلي ركعتين ويستغفر الله الا غفر له. حدثنا ابو خيثمة ثنا بشر بن عمر الزهراني ثنا مالك بن انس عن

ابن شهاب عن مالك بن اوس بن الحدثان عن عمر قال لما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابو بكر انا

ولي رسول الله صلى الله عليه وسلم فجئت انت وهذا تعني العباس وعليا تطلب انت ميراثك من ابن

اخيك ويطلب هذا ميراث امرأته من ابيها فقال ابو بكر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نورث

ما تركنا صدقة. حدثنا ابو هشام الرفاعي ثنا بشر بن عمر ثنا مالك عن الزهري عن مالك بن اوس بن الحدثان

عن عمر بن الخطاب عن ابي بكر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نورث ما تركنا صدقة. حدثنا الحارث

ابن سريج ابو عمرو ثنا سفيان بن عيينة ثنا عمرو عن ابن شهاب عن مالك بن اوس بن الحدثان انه حدثه قال

ارسل الي عمر بعدما متع النهار فاذا [illegible] فدخلت عليه وهو على سرير ليف مفضيا ظهره الى رمالة [illegible]

على وسادة من ادم فقال لي يا مال انه قد دف اهل ابيات من قومك وقد امرت لهم [illegible] فخذه فاقسمه بينهم

فقلت له يا امير المؤمنين لو امرت بذلك غيري [illegible] فقال خذه [illegible] فجاءه

يرفا فقال يا امير المؤمنين هل لك في عثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف والزبير وسعد قال نعم فاذن

لهم فدخلوا ثم جاءه فقال يا امير المؤمنين هل لك في علي والعباس قال نعم فاذن لهما فدخلا فقال العباس يا امير

المؤمنين اقض بيني وبين هذا [illegible] فقال القوم يا امير المؤمنين اقض بينهما وارح

كل واحد منهما من صاحبه فقال لهم عمر انشدكم بالله الذي باذنه تقوم السموات والارض اتعلمون

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا نورث ما تركنا صدقة قالوا نعم فقال عمر ان الله خص رسوله صلى

الله عليه وسلم بخاصة لم يخص بها احدا غيره ثم قرأ ما افاء الله على رسوله منهم فما اوجفتم عليه من

خيل ولا ركاب الاية [illegible] فقسم رسول الله صلى الله عليه وسلم

بينكم اموال بني النضير فوالله ما استاثر عليكم ولا اخذها دونكم فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم

ياخذ منه نفقته ونفقة عياله لسنة ويجعل ما فضل في الكراع والسلاح عدة في سبيل الله ثم قال

لهم انشدكم بالذي باذنه تقوم السماء والارض تعلمون ذلك قالوا نعم ثم نشد عليا والعباس [illegible]

القوم [illegible] قالا نعم فلما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابو بكر انا ولي رسول الله

صلى الله عليه وسلم فجئت انت وهذا تطلب ميراثك من ابن اخيك وجاء علي يطلب ميراث امرأته من ابيها

فقال ابو بكر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نورث ما تركنا صدقة [illegible] والله يعلم انه [illegible]

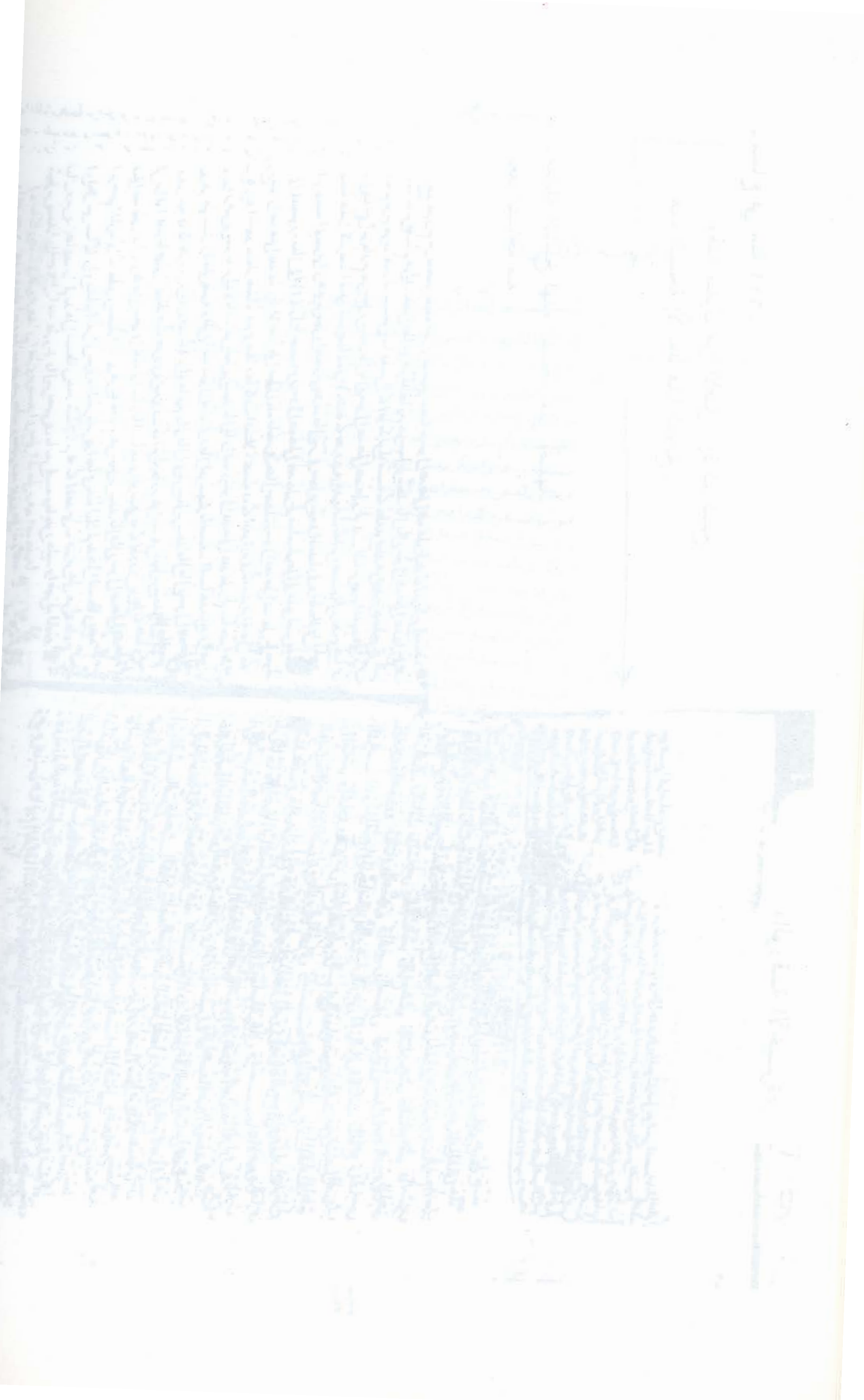
من رمالة

«الورقـة الأخيـرة»

- سماع في سنة ٦١١:

وهذا منقول من الأصل. إذ لم تنسخ هذه النسخة إلّا بعد هذا التاريخ.

- مقابلة الناسخ لهذه النسخة على أصلها بعد انتساخه منه.



الأنمـوذج الثـانـي

مــن كتــاب

فوائد تمام الرازي [٤١٤]

أبو القاسم، تمام بن محمد بن عبد الله

- التعريــف بــه:

الفوائد نوع من المصنفات التي دوّن فيها مؤلفوها ما أفادوه من شيوخهم من الأصول التي سمعوها، أو جمعوها من فوائد حديثية تقع في الأسانيد والمتون.

الجهد العلمي المبذول في تحقيقه:

قام بتحقيق الكتاب د. / عبد الغني جبر التميمي وقدمه في رسالة دكتوراه، بقسم الكتاب والسنة بجامعة أمِّ القرى، وكنت أحد أعضاء لجنة المناقشة.

وقد حقَّقه على ثلاث نسخ هي:

- نسخة الظاهرية. ورمز لها بـ (أ).
- نسخة ليدن ـ هولندا. ورمز لها بـ (ل).
- نسخة تشستربيتي. ورمز لها بـ (ب).

الخطة التي يسار عليها في دراسة النسخ، وما عليها من سماعات لتوثيقها، واختيار ما يجعل منها أصلاً

يسار في هذه الدراسة على الخطوات السابقة في الأنموذج الأول مع ما يجدُ من فروق.

أولاً: النسخ المعتمدة في الدراسة، وما يجعل أصلاً:

سنعتمد في هذه الدراسة على النسخ الثلاث المذكورة، وما عليها من سماعات، واعتماد النسخة (ب) أصلاً في التحقيق؛ لتقدمها على الأخريين. وستتناول الدراسة كلَّ نسخة على حدة. ثم يقارن بينها.

ثانياً ـ رجال سند الأصل من النسخة (أ):

يرويه عن المؤلف:

١ ـ أبو محمد الكتاني، عبد العزيز بن أحمد [٣٨٩ ـ ٤٦٦](١).

٢ ـ أبو القاسم الحسيني، علي بن إبراهيم بن العباس [٥٠٨](٢).

وأبو محمد السلمي، عبد الكريم بن حمزة [٥٢٦] عنه(٣).

---

(١) تذكرة الحفاظ: ٤/١١٧٠، شذرات الذهب: ٣/٣٢٥.

(٢) شذرات: ٤/٢٣.

(٣) العبر: ٤/٦٩، شذرات: ٤/٧٨.

٣ ـ أبو المعالي السلمي، عبد الله بن عبد الرحمن [٥٧٦] عنهما[١].

ثالثاً ـ رواة النسخة بعد استنساخها من أصلها:

١ ـ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي [٦٠٠][٢].
وهو صاحبها، بحقِّ سماعه من أبي المعالي صاحب الأصل.

٢ ـ عبد الله بن محمد بن قدامة المقدسي [٦٢٠][٣].
وهو ناسخها، وذلك مثبت في السماع **٥٧٢** في الورقة (**٣٢ ب**).

٣ ـ محمد بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي [٦٠٧][٤].
وهو القارىء. وأخوه عبيد الله وغيره.

رابعاً ـ رواة النسخة في طبقات السماعات:

توجد على هذه النسخة عدة سماعات منها:

١ ـ سماع في ٥٧٢ على:

ـ أبي المعالي السلمي، وهو أول رواة الأصل الذين أخذت عن طريقهم هذه النسخة بحقِّ سماعه من: أبي القاسم الحسيني وأبي محمد السلمي.

مـــن:

ـ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي (مالكها).

ـ عبد الله بن أحمد بن محمد المقدسي (ناسخها وهو كاتب السماع).

---

(١) شذرات: ٤/٢٥٧.

(٢) تذكرة: ٤/١٣٧٢، طبقات الحنابلة: ٤/٥، شذرات: ٤/٣٤٥.

(٣) طبقات الحنابلة: ٤/١٣٣.

(٤) طبقات الحنابلة: ٤/٥٢.

- محمد بن أحمد بن محمد المقدسي (قارئها).

٢ - سماع في ٥٨٤ على:

- أبي طاهر، بركات الخشوعي (وهو راوي نسخة ل) عن أبي محمد السلمي.

مـــن:

- عبد الله بن أحمد بن محمد المقدسي (قراءة) وابنيه محمد وعيسى، وأخيه محمد وابنه عبد الله.

خامساً - رجال سند الأصل من النسخة (ل):

يرويه عن المؤلف:

١ - أبو محمد الكتاني. عنه. (تقدم).

٢ - أبو محمد السلمي. عنه. (تقدم).

٣ - أبو طاهر الخشوعي، بركات بن إبراهيم [٥٩٨] عنه[١].

وهو راوي الأصل قبل استنساخ هذه النسخة منه. وهو نسخة (ب).

سادساً - رجال النسخة بعد استنساخها من الأصل:

- ابن الأنماطي، إسماعيل بن عبد الله الأنصاري [٦١٦][٢].

وهو **ناسخها** في ذي القعدة سنة ٥٩٣.

وكتب سماعه عليها من أبي طاهر الخشوعي، في شعبان سنة ٥٩٤. بعد استنساخها من النسخة (ب) كما أشار إلى ذلك[٣].

---

(١) وفيات الأعيان: ١/ ٢٦٩، التكملة: ١/ ٤١٩.

(٢) تذكرة الحفاظ: ٤/ ١٤٠٤، شذرات: ٥/ ٤٨.

(٣) انظر الورقة ٣ ب.

سابعاً ـ رواة النسخة في طبقات السماعات:

١ ـ سماع في ٦١٢ على:

ـ أبي محمد، عبد الصمد بن محمد ابن الحرستاني [٦١٤][1].

بحقِّ سماعه من أبي محمد السلمي.

مــن:

ـ ابن الأنماطي، إسماعيل بن عبد الله.

وهو **صاحب الأصل. وبقراءته**، ومشاركته آخرين لـه في السماع.

٢ ـ سماع في ٦٦٧ على:

ـ أبي محمد، إسماعيل بن إبراهيم التنوخي [٦٧٢][2].

بحقِّ سماعه من الخشوعي.

٣ ـ سماع في ٦٧٠ على:

ـ أبي حامد، محمد بن علي بن محمود الصابوني [٦٨٠][3].

بحقِّ سماعه من ابن الحرستاني.

ثامناً ـ رجال سند الأصل من النسخة (ب):

يرويه عن المؤلف:

١ ـ أبو محمد الكتاني. (تقدم).

٢ ـ أبو محمد السلمي عنه. (تقدم).

---

(١) التكملة ٢/٤١٥، شذرات: ٥/٦٠.

(٢) تذكرة الحفاظ: ٤/١٤٩٠.

(٣) التذكرة: ٤/١٤٦٤.

تاسعاً - رواة النسخة بعد انتساخها من الأصل:

- محمد بن حمزة بن أبي الصقر الدمشقي [٥٨٠][1].

نسخها من أصل شيخه أبي محمد السلمي وقرأها عليه في سنة ٥٢٥.

عاشراً - رواة النسخة في طبقات السماعات:

وردت على النسخة عدة سماعات منها:

١ - سماع في ٥٢٥ على:

- أبي محمد السلمي، وهو أول رواة الأصل.

مـــن:

- محمد بن أبي الصقر «ناسخها ومالكها».
- وأبي القاسم، علي بن الحسن بن مسالة «القارىء» وسماع آخرين في السماع.

٢ - سماع في ٥٧٣ على:

- محمد بن حمزة بن أبي الصقر.

مـــن:

- ابنه: مكرم بن محمد بن أبي الصقر وكتب السماع بخط والده.

٣ - سماع في ٦٠٥ على:

- أبي القاسم، عبد الصمد بن محمد الحرستاني. (تقدم).

بحقِّ سماعه من أبي محمد السلمي.

- بقراءة: عبد الرحيم بن النفيس بن وهبان السلمي. (وهو صاحب الأصل).
- وكاتب السماع: عبد العزيز بن عثمان بن طاهر الإربلي.

---

(١) شذرات الذهب: ٢٦٨/٤.

حادي عشر: المقارنة بين النسخ، وما يعتمد منها أصلاً:

بالمقارنة بين النسخ السابقة، وما عليها من سماعات يتضح ما يلي:

١ - أنَّ النسخة الأخيرة (ب) هي التي تستحقُّ أن تكون أصلاً في التحقيق، وذلك لما يأتي:

أ - إنها منسوخة في سنة **٥٢٥** بخط صاحبها محمد بن أبي الصقر، فهي أقدم النسخ.

ب - أنّ نسخة (ل) منسوخة منها كما أشار إلى ذلك ناسخها ابن الأنماطي، وذلك في سنة **٥٩٤**. أي بعد الأولى بنحو ٧٠ سنة.

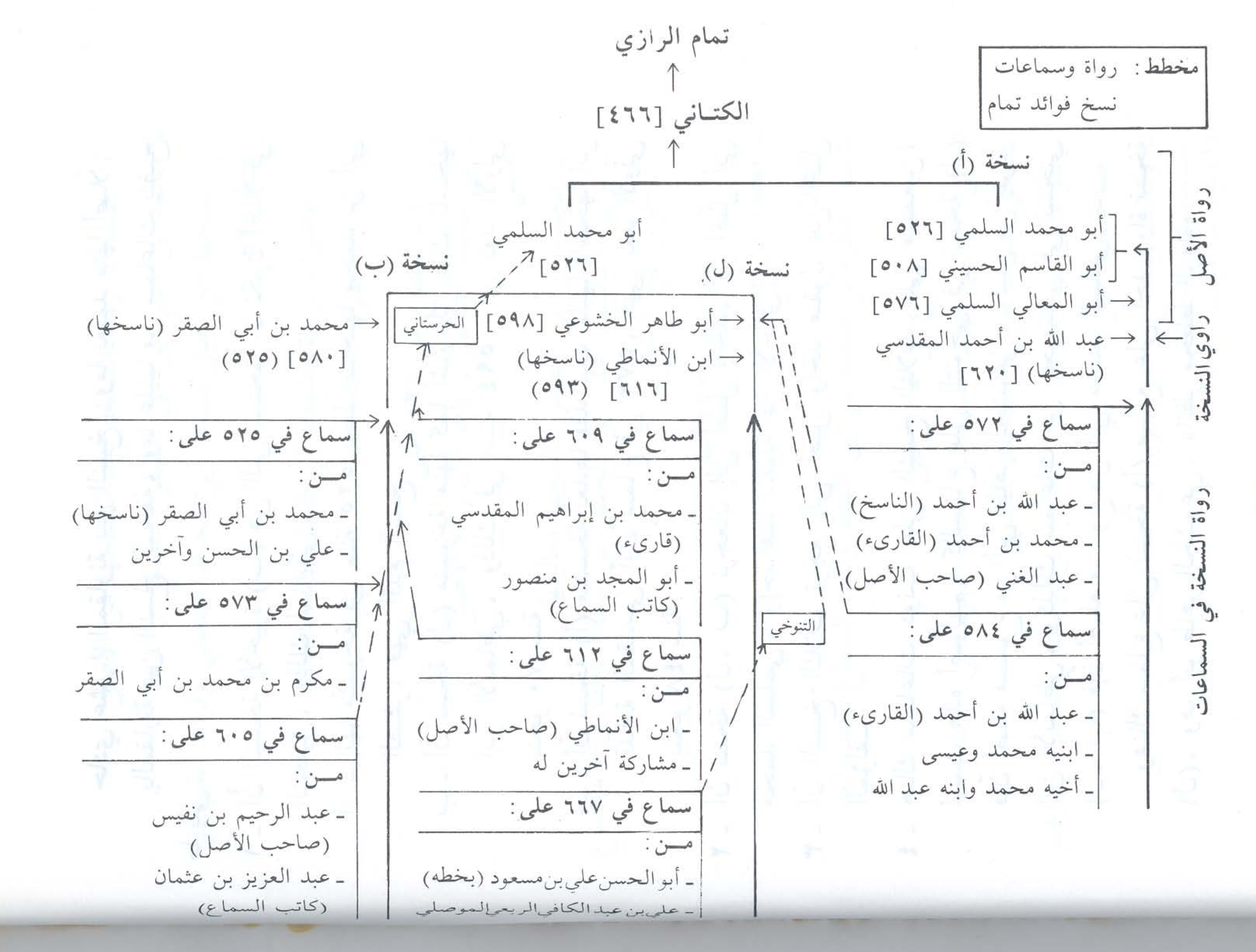
جـ - أنّ نسخة (أ) منتسخة بعدها فقد ثبت عليها ناسخها ابن قدامة المقدسي أول سماع في **٥٧٢**، فهي بعد الأولى بنحو **٤٨** سنة.

٢ - أنَّ نسخة (ل، ب) ترجعان إلى أصل واحد، هو أصل أبي محمد السلمي، وإحداهما منقولة عن الأخرى.

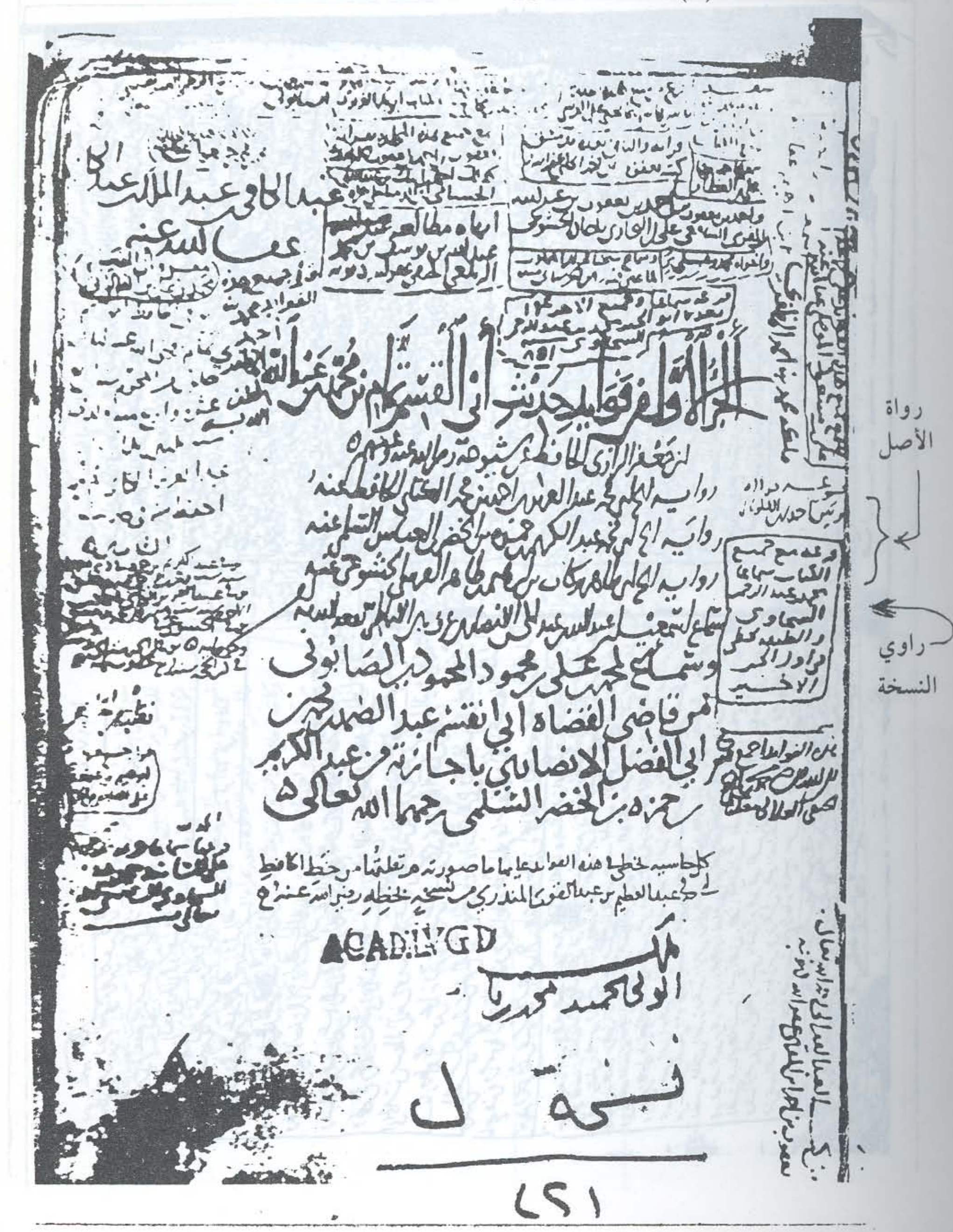
٣ - أنّ النسخ الثلاث ترجع إلى أصل واحد منقول عن أصل المؤلف.

٤ - هناك سماعات دونت على النسخ الثلاث على مسمعين، ليست هذه أصولهم، كالسماع على التنوخي في نسخة (ل) فإنّ أصله مسموع من أبي طاهر الخشوعي، وليس من طريق ابن الأنماطي، وكذلك سماعات ابن الحرستاني في نسختي (ل، ب) فإنّ أصله مسموع من أبي محمد السلمي.

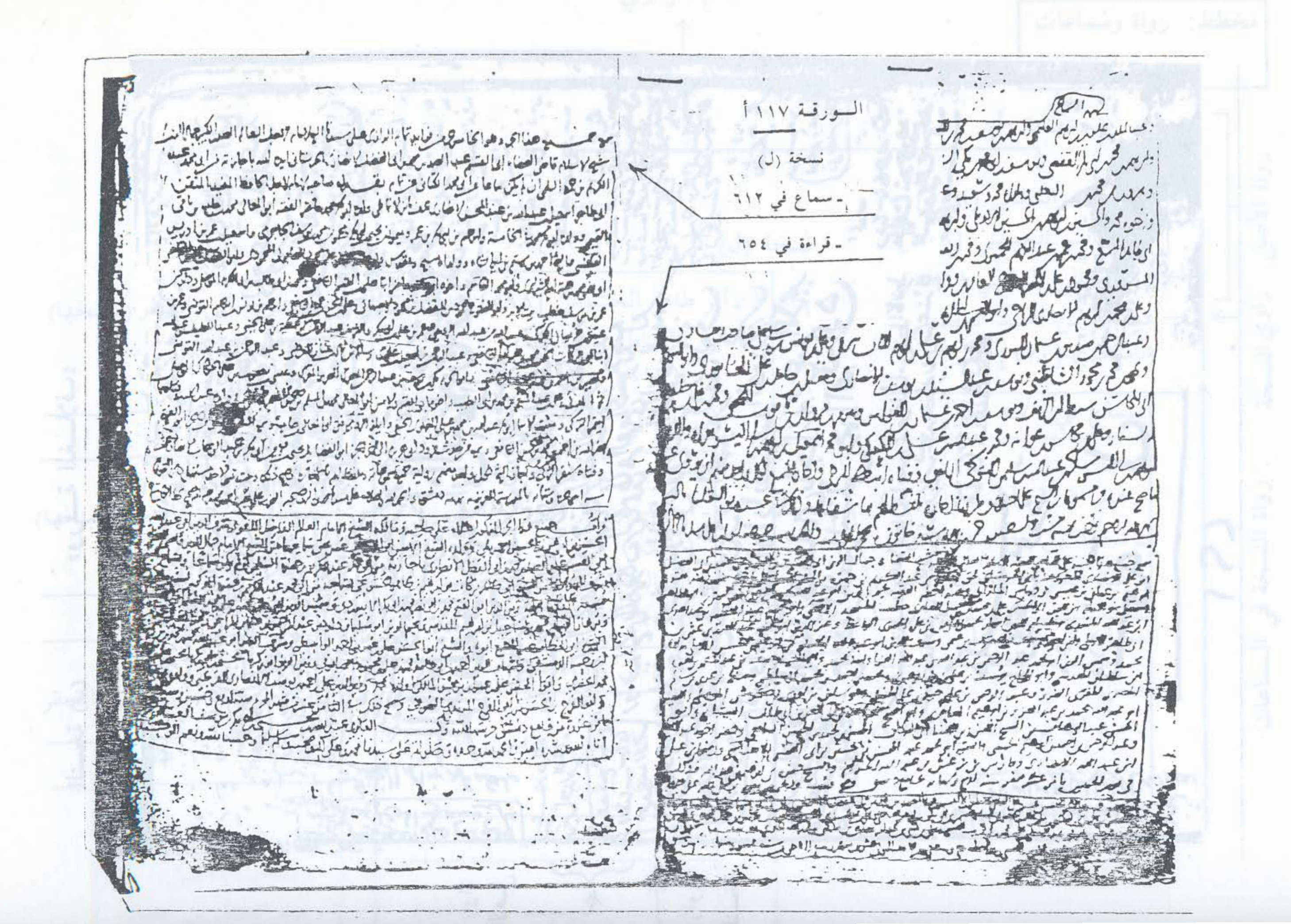
وهناك سماع على نسخة (أ) مسمع على أحد رواة نسخة (ل)، وهو أبو طاهر الخشوعي. «انظر مخطط الرواة».

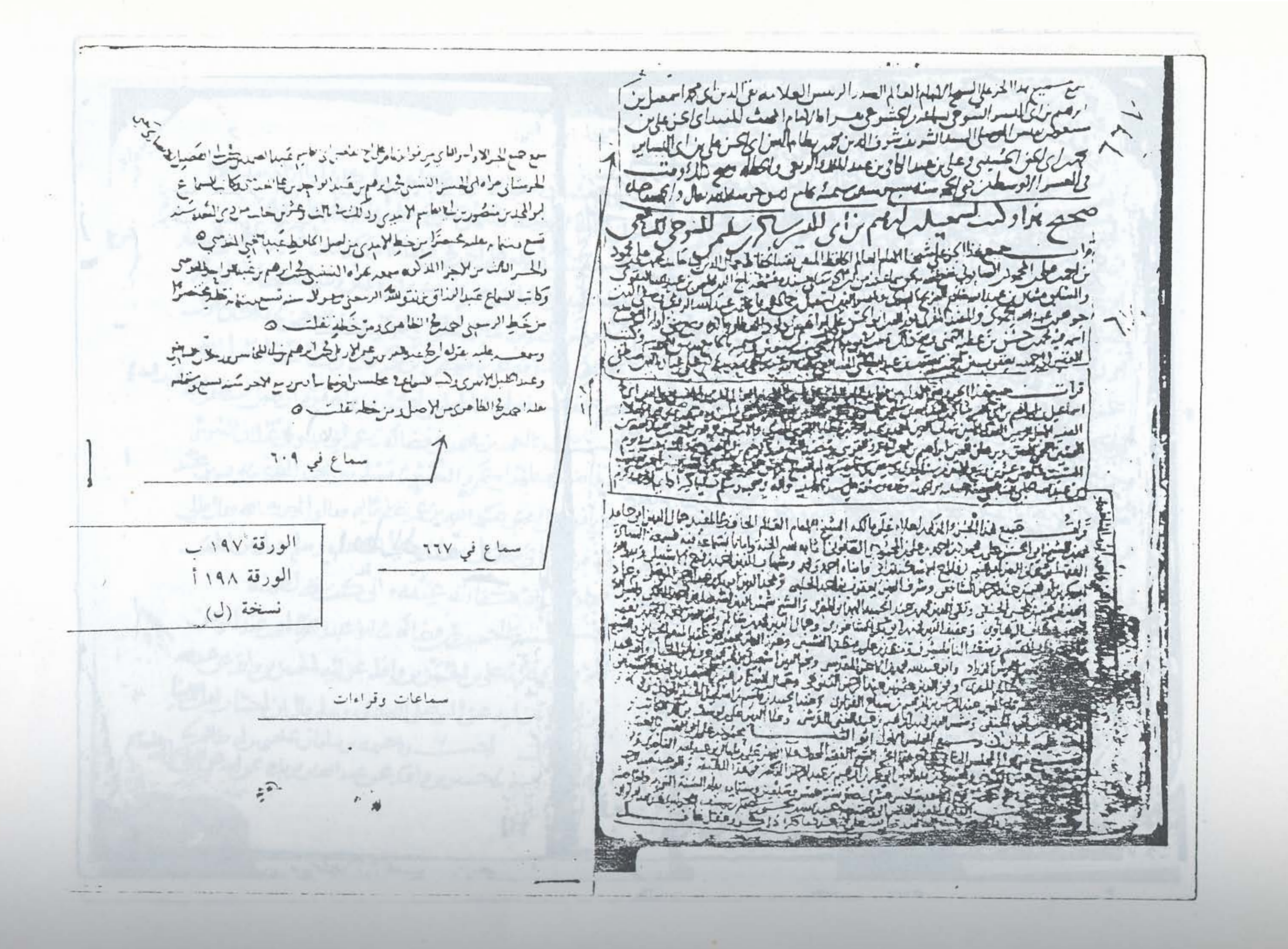


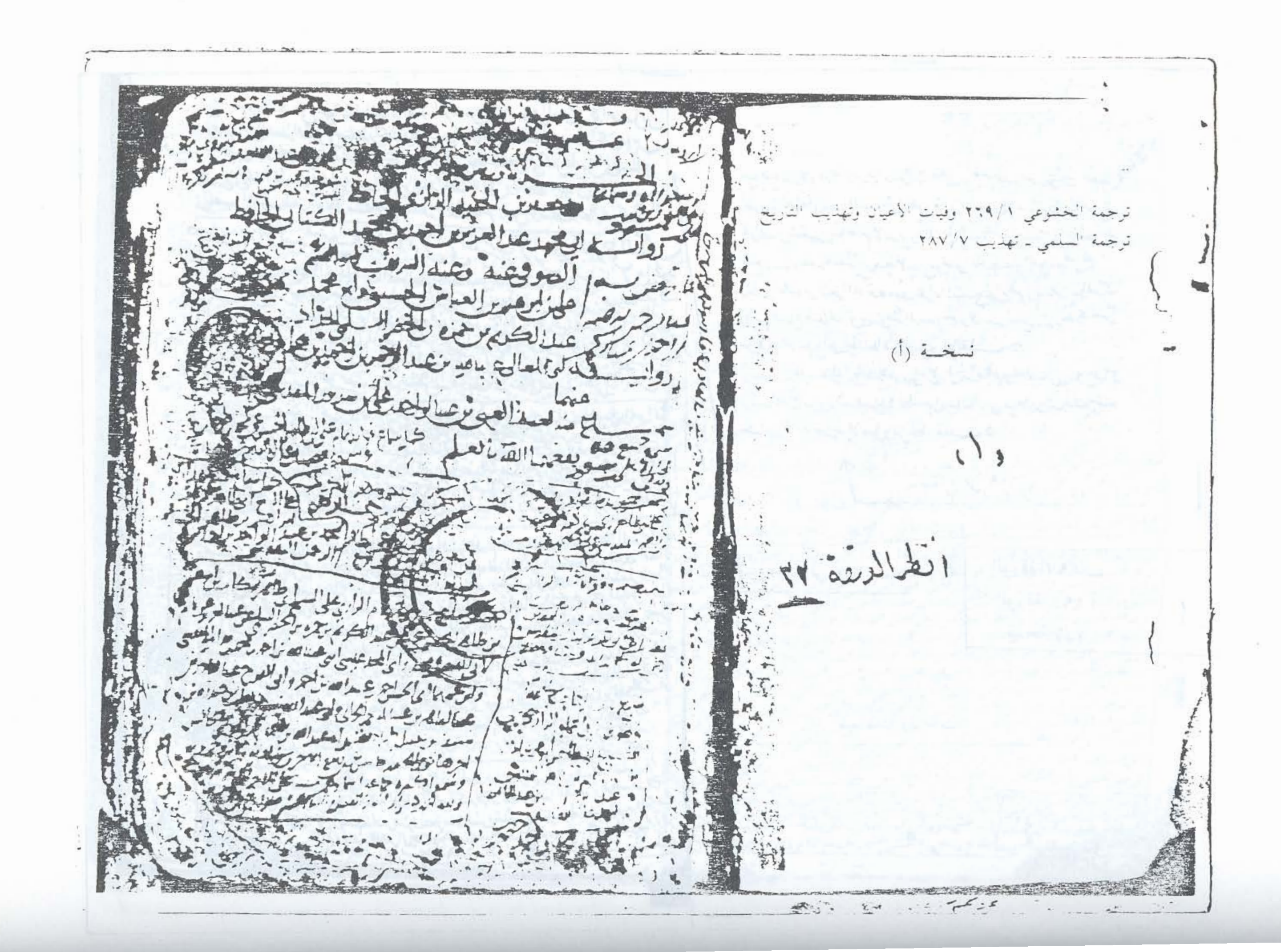
مخطط: رواة وسماعات
نسخ فوائد تمام
تمام الرازي
الكتاني [٤٦٦]
نسخة (أ)
أبو محمد السلمي [٥٢٦]
أبو القاسم الحسيني [٥٠٨]
أبو المعالي السلمي [٥٧٦]
عبد الله بن أحمد المقدسي (ناسخها) [٦٢٠]
رواة الأصل
راوي النسخة
رواة النسخة في السماعات
سماع في ٥٧٢ على:
من:
- عبد الله بن أحمد (الناسخ)
- محمد بن أحمد (القارىء)
- عبد الغني (صاحب الأصل)
سماع في ٥٨٤ على:
من:
- عبد الله بن أحمد (القارىء)
- ابنيه محمد وعيسى
- أخيه محمد وابنه عبد الله
نسخة (ل)
أبو محمد السلمي [٥٢٦]
أبو طاهر الخشوعي [٥٩٨]
ابن الأنماطي (ناسخها) (٥٩٣) [٦١٦]
الحرستاني
التنوخي
سماع في ٦٠٩ على:
من:
- محمد بن إبراهيم المقدسي (قارىء)
- أبو المجد بن منصور (كاتب السماع)
سماع في ٦١٢ على:
من:
- ابن الأنماطي (صاحب الأصل)
- مشاركة آخرين له
سماع في ٦٦٧ على:
من:
- أبو الحسن علي بن مسعود (بخطه)
- علي بن عبد الكافي الربعي الموصلي
نسخة (ب)
محمد بن أبي الصقر (ناسخها) (٥٢٥) [٥٨٠]
سماع في ٥٢٥ على:
من:
- محمد بن أبي الصقر (ناسخها)
- علي بن الحسن وآخرين
سماع في ٥٧٣ على:
من:
- مكرم بن محمد بن أبي الصقر
سماع في ٦٠٥ على:
من:
- عبد الرحيم بن نفيس (صاحب الأصل)
- عبد العزيز بن عثمان (كاتب السماع)



الجزء الأول من فوائد حديث أبي القسم تمام بن محمد بن عبد الله
وشماع محمد بن علي بن محمود بن المحمود بن الصابوني
من قاضي القضاة أبي القسم عبد الصمد بن محمد
بن أبي الفضل الأنصاري بإجازة من عبد الكريم
بن حمزة بن الخضر السلمي رحمهما الله تعالى
نسخة ل
(٢١)
رواة الأصل
راوي النسخة


الورقة ١١٧أ
نسخة (ل)
- سماع في ٦١٢
- قراءة في ٦٥٤


سماع في ٦٠٩
سماع في ٦٦٧
الورقة ١٩٧ ب
الورقة ١٩٨ أ
نسخة (ل)
سماعات وقراءات



ترجمة الخشوعي ١/٢٦٩ وفيات الأعيان وتهذيب التاريخ
ترجمة السلمي - تهذيب ٧/٢٨٧

نسخة (أ)

(١)

انظر الورقة ٢٢



بسم الله الرحمن الرحيم ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

[illegible]

[illegible]

[illegible]

اخبرنا ابو ... عبد الله الرازي قراءة عليه ... الحسن بن حسين

ابن عبد الملك قراءة عليه في رجب سنة ...

... عبد الحكم المصري ...

... عن الزهري عن سالم بن عبد الله عن ابيه قال ... رسول الله

[illegible]

[illegible]

... الحسن بن حسين

[illegible]

... قراءة عليه

[illegible]

... عن النبي صلى الله عليه وسلم قال

[illegible]

[illegible]

[illegible]

... الشافعي عن الزهري عن عبد الله

عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد سفرا اقرع

بين نسائه فايتهن خرج سهمها خرج بها معه

اخبرنا ابو علي احمد بن ... فضالة ... الحسين الحمصي ...

قراءة عليه ...

[illegible]

... عن نافع عن ابن عمر قال ... رسول الله

صلى الله عليه وسلم في المجلس اكثر من مائة مرة ...

اخبرنا ... محمد بن فضالة ...

[illegible]

عن نافع قال ...

فيه من اجر ... رسول الله صلى الله عليه وسلم ...

مملوكا له ... عتقه ...

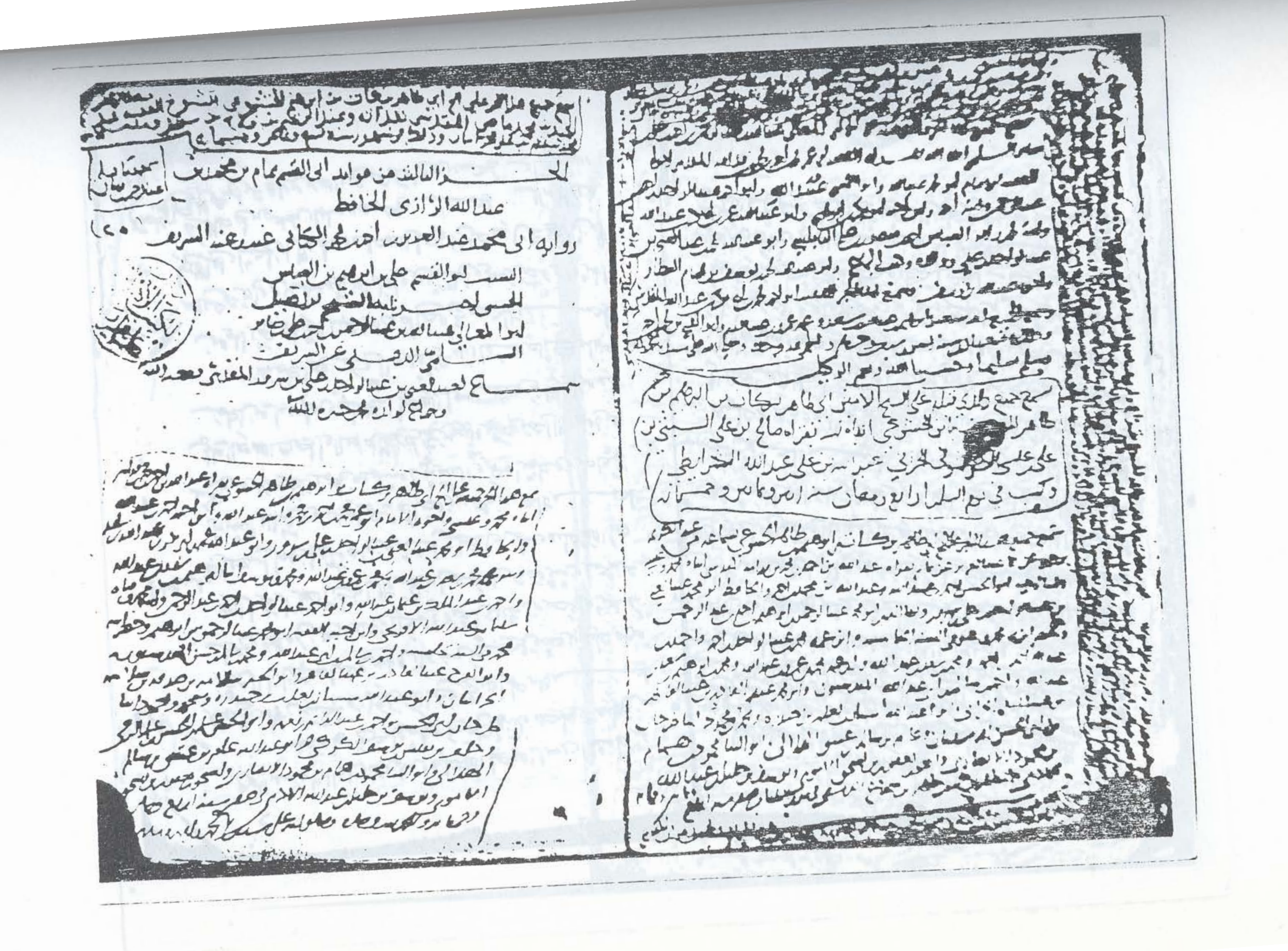
اخبرنا ... ابو عبد الله احمد بن عبد المؤمن

[illegible]

... عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم ...

[illegible]

[illegible]

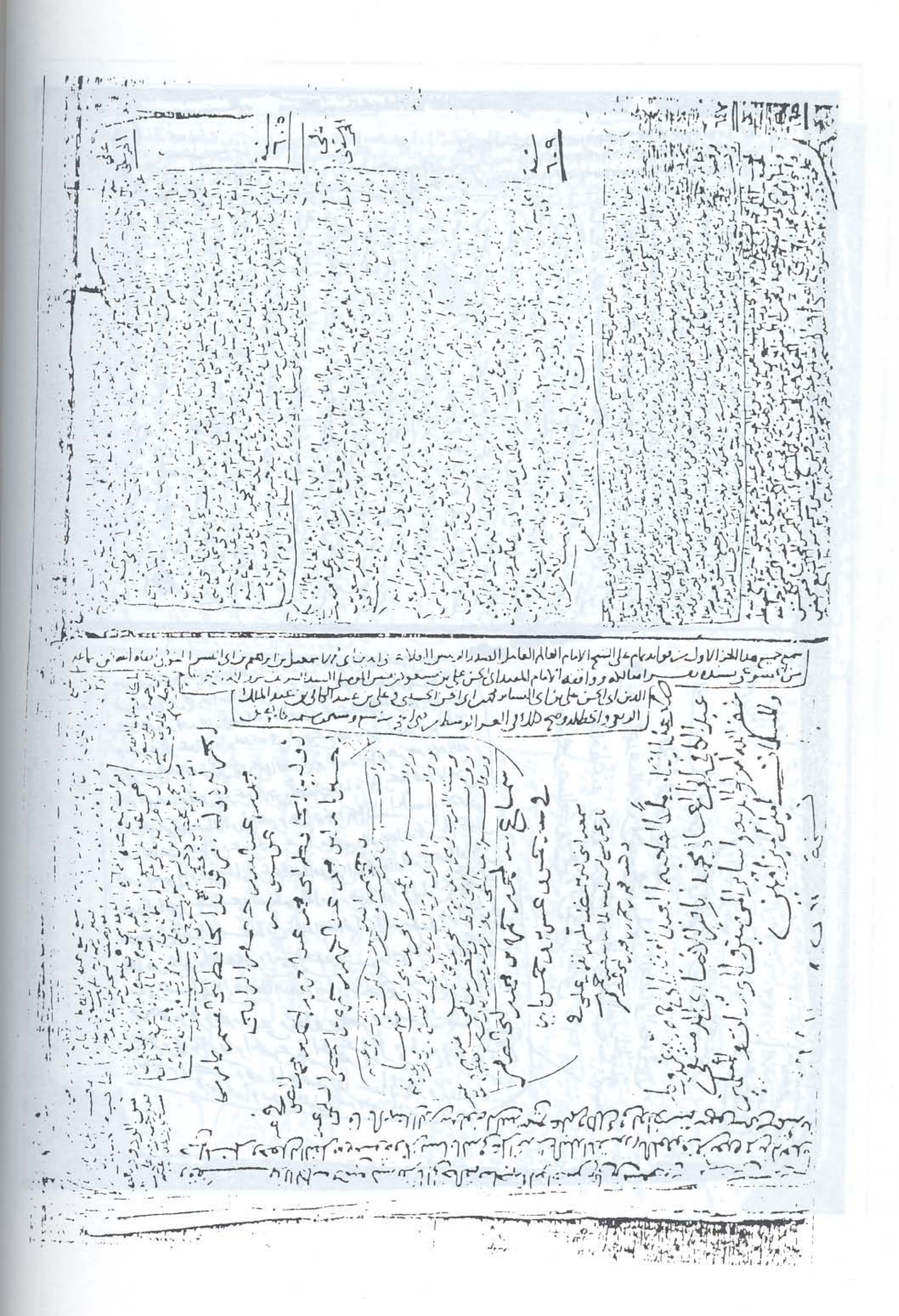


الجزء الثالث من فوائد أبي القسم تمام بن محمد بن
عبد الله الرازي الحافظ

رواية أبي محمد عبد العزيز بن أحمد الكتاني عنه [illegible]

سمع جميع هذا الجزء على الشيخ الأمين أبي طاهر بركات بن إبراهيم بن
طاهر [illegible] بقراءة صالح بن علي السني [illegible]
[illegible] عمر بن علي بن عبد الله الخرائطي
وكتب في يوم السبت رابع رمضان [illegible]





بسم الله الرحمن الرحيم

أخبرنا الشيخ [illegible] أبو عبد الرحمن السلمي رحمه الله [illegible]

[illegible] بن [illegible] عيسى بن [illegible]

[illegible] عبد الله [illegible] محمد [illegible] رحمه الله

[illegible] محمد

[illegible] الحسن [illegible] عبد الله

[illegible] محمد بن عبد الله

[illegible] عن أبي [illegible]

[illegible] رسول الله

[illegible] حتى [illegible]

[illegible] ٥

[illegible] العباس [illegible] الوليد

[illegible] محمد [illegible] ابن عمر [illegible]

[illegible] الصحابي [illegible]

[illegible] عليه [illegible]

[illegible] حتى [illegible]

[illegible] ٥

أخبرنا [illegible] الربيع [illegible]

[illegible] عن الزهري عن

[illegible] عن عائشة [illegible] رسول الله صلى الله عليه وسلم كان

إذا أراد سفرا أقرع بين أزواجه فأيتهن خرج سهمها خرج بها

معه [illegible] أحمد [illegible] عجلان

[illegible] علي [illegible]

[illegible] عن نافع عن

ابن عمر قال [illegible] رسول الله صلى الله عليه وسلم [illegible]

[illegible] ٥

أخبرنا [illegible] عيسى [illegible]

[illegible] بن [illegible]

[illegible] عن نافع [illegible] عبد الله بن عمر [illegible]

[illegible] رسول الله صلى الله عليه [illegible]

[illegible] ٥

أخبرنا [illegible] ابن عباس [illegible]

[illegible]

عن عبد الله [illegible] عن النبي صلى الله عليه وسلم قال

[illegible] ٥

أخبرنا [illegible]

[illegible] عن النبي صلى الله عليه قال

[illegible] ٥

أخبرنا [illegible] علي [illegible] محمد [illegible] الوليد [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] عن [illegible]



الأنمــوذج الثالــث

مــن كتــاب

الكنى والأسماء للإمام مسلم

ـ التعريــف بــه:

جمع فيه مؤلفه الكنى التي تعرف بأسمائها، واستفاد في ذلك من كتاب التاريخ الكبير للإمام البخاري، ورتبه على حروف الهجاء، فاستوعب كثيراً من مادة الكنى.

ـ الجهد العلمي الذي بذل في تحقيقه:

قام بتحقيقه د. / عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، وقدمه رسالة دكتوراه في كلية الحديث بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وقد قام المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بطبعه وخرج في مجلدين.

ـ النسخ التي اعتمدت في تحقيقه:

أ ـ نسخة الظاهرية: وهي كاملة، وعليها سماع في ٣٤٧.

من: محمد بن العباس بن أحمد بن الفرات.

على: أبي محمد، عبد الله بن أحمد بن جعفر النيسابوري،

راوي أصلها عن أبي حاتم مكي بن عبدان عن المؤلف.

ب ـ النسخة التركية: (المرموز لها: س):

وبها سقط لا تصلح أن تكون به أصلاً.

جـ ـ النسخة المصرية: (المرموز لها: ص):

وبها نقص بقدر نصفها، ولذا فلا تصلح أن تكون أصلاً.

وهذا أنموذج قد اخترته في هذه الدراسة لما وقع في النسخة الظاهرية من تغيير في رجال سندها كما سيأتي.

ولذا فسأقتصر في هذه الدراسة على نسخة الظاهرية فقط.

النسخة الأولى ـ نسخة الظاهرية:

لقد كان رواة هذه النسخة على الغلاف قبل تغيير أسمائهم كما يلي:

كتاب الكنى والأسماء تصنيف أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري. رواية أبي محمد عبد الله بن أحمد بن جعفر النيسابوري عن أبي حاتم مكي بن عبدان عنه. سماع محمد بن العباس بن أحمد بن محمد بن الفرات

ولذا فإنّ ناسخ هذه النسخة ومتملكها الأول هو محمد بن العباس بن أحمد بن محمد بن الفرات.

وقد قابل هذه النسخة بأصل شيخه أبي محمد عبد الله بن أحمد بن جعفر في سنة ٣٤٧ مع ثلاثة آخرين مثبتين في السماع على الورقة الأولى، وعلى الورقة الأخيرة.

أمَّا أبو الحسن، محمد بن العباس بن الفرات [٣٨٤] فهو:

بغدادي، له ترجمة جيدة، تدل على طول باعه وولعه بنسخ الكتب، ودقته في ذلك. فقد جاء في ترجمته:

- كان ثقة، كتب الكثير، وجمع ما لم يجمعه أحد في وقته.
- كان عنده عن علي بن محمد المصري وحده، ألف جزء.
- كتب مائة تفسير، ومائة تاريخ، ولم يخرج عنه إلّا شيء يسير.
- خلَّف ابن الفرات ثمانية عشر صندوقاً مملوءة كتباً أكثرها بخطه سوى ما سرق من كتبه، وكانت له سماعات كثيرة مع غيره، لم ينسخها.
- كتابه هو الحجة في صحة النقل، وجودة الضبط.

إلى غير ذلك من النصوص الأخرى التي تدل على براعته وعنايته، وولعه بالجمع، والنسخ، والضبط، مما لا يتوفر إلَّا في القليل من الناس.

انظر ترجمته: ت بغداد: **١٢٢/٣**.

وهذا يعطي النسخة وثوقاً وصحةً وترجيحاً على غيرها.

أمَّا تاريخ النسخ:

فقد كان في سنة **٣٤٧** إن لم يكن قبلها. فقد قابلها على أصل شيخه في هذا التاريخ، وهو:

أبو محمد، عبد الله بن أحمد بن جعفر النيسابوري [٣٠٢ - ٣٧٣].

- كانت له ثروة طائلة، فأنفق أكثرها على العلم، وأهل العلم، وفي الحجّ والجهاد وغير ذلك من أعمال البرِّ. وكان ثقة.
- كان من أكثر أقرانه سماعاً للحديث. ورد على بغداد ثلاث مرات. انظر: ت بغداد: **٣٩١/٩**.

يرويها عن:

مكي بن عبدان، أبو حاتم النيسابوري [**٢٤٢ - ٣٣٥**].

عـــن:

الإمام مسلم بن الحجاج.

هؤلاء هم رواة النسخة عن الإمام مسلم، والمثبتون في الورقة الأولى من المخطوطة، وعلى الغلاف أيضاً. قبل أن يحصل التحريف في أسمائهم، كما سبقت الإشارة إليه.

ويتلخص هذا التحريف فيما يلي:

١ - أدخل رواة بين الأسطر المثبتة على الغلاف بخط مغاير.

٢ - غير اسم صاحب الأصل الذي عورضت على أصله هذه النسخة. فوضع فوق اسمه كنية أخرى، وجعل من الكنية اسماً آخر، وحرف اسم الجد.

٣ - خُطّ على اسم الراوي والناسخ.

٤ - تحول بذلك رواة سند هذه النسخة، وصاروا هكذا:

أ - أبو الحسن، علي بن الحسن بن أحمد المقري عن:

ب - أبي الفتح، محمد بن أحمد بن أبي الفوارس عن:

جـ - أبي سعيد، محمد بن عبد الله بن حمدون عن:

د - أبي حاتم، مكي بن عبدان النيسابوري عن:

هـ - مسلم بن الحجاج.

ويبدو أنّ الذي قام بهذا التغيير هو الأول، واسمه مدون تحت الأسطر على الغلاف، وهو:

أبو الحسن، علي بن الحسن بن أحمد المقرىء.

(انظر صورة الغلاف المرفقة والتعليق عليها، وقارن ذلك بالمعلومات المدونة على الغلاف قبل التغيير كما سبق).

وأبو الحسن هذا لا يعرف، وهناك من طبقة شيوخ الخطيب البغدادي.

أبو الحسن، علي بن أحمد بن علي المقرىء السقلاطوني وقد جعله محقِّق كتاب العلل هو المالك للكتاب مع فروق كثيرة تدلّ على أنَّ هذا غير ذاك:

- فَجَدّ هذا عليّ، وجد ذاك أحمد.
- وشيخ الخطيب - وهو أعرف به - لم يذكر في شيوخه أبا الفتح ابن أبي الفوارس.
- لم يذكر أنه يروي العلل، ومعرفة الرجال، وكنى مسلم، ولم يسق عن طريقه أي نص من هذين الكتابين، وهو مولع بجمع الكتب بطرقها المختلفة.
- إن شيخ الخطيب يلقب السقلاطوني، ولم يذكر ذلك في نسبة الآخر.

وما سبق يؤكد أنه غير شيخ الخطيب، ولم أقف له على ترجمة. والتغيير الذي عمل على سند الكتابين واضح، خاصة بالنسبة لكنى مسلم، ويبدو أن الرجل مولع بجمع الكتب لثرائه، فحمله ذلك على أن يكون أحد رواة هذه الكتب والناقلين لها، ولمَّا لم يكن ذلك ممكناً حَسَبَ قوانين النقل والرواية عند المحدثين، غيّر سلسلة الأسناد مدّعياً سماعه من ابن أبي الفوارس أحد رواة النسخة. لكن ليس هناك ما يدلُّ على صحة هذا السماع، إلاّ مجرّد تملكه للكتاب.

ويؤيد ذلك أمور:

١ ـ أن هـذا الاسم مكتوب بنفس الخط الـذي تولى التغيير السابق.

٢ ـ أنه لم يذكر تاريخاً لسماعه أو من سمع منه.

٣ ـ ورد في ترجمة ابن الفرات ـ كما سبق ـ أن بعض أصوله قد سرقت.

٤ ـ إنَّه زيادة في الغموض كتب على الورقة الأولى بنفس الخط على الهامش الأيمن:

«سمع جميعه من الشيخ أبي الفتح، حفـظه الله، أبو الحسن، على بـن الحسن المقري، وصار هذا الكتاب له».

٥ ـ إنه نكرة لا يعرف، فلم أقف له على ترجمة. وإنما حاول ذلك ليربط اسمه بالكتاب، بادعاء السماع من أبي الفتح بـن أبي الفوارس. ثم غير الرواة ليكون الكتاب من رواية أبي الفتح، عن أبي سعيد بن حمدون عن مكي المثبت له سماع على غلاف هذه النسخة. وهناك احتمال أن يكون له سماع من أبي الفتح. فلمَّا تملك هذه النسخة أراد أن يربط ذلك السماع بهذه النسخة.

وهذا الأمر مشروع كما سبق لكن الإشكالات السابقة في حقيقة هذا الرجل، وكونه معروفاً بالحديث والطلب، وأن هذا النقل ثبت له من طريق صحيح يحتاج إلى دليل.

أمّا أبو الفتح بـن أبي الفوارس، وأبو سعيد بـن حمدون، وغيرهما من المثبتين في السماع أسفل ورقة الغلاف، أو في السماعات آخر النسخة، فليسوا رواة لهذه النسخة، وإنما يروون الكتاب من طرق أخرى.

«انظر المخطط المرفق بالرواة ومثبتي السماع»

وقد دونت هذه السماعات في وقت لاحق، حين قرئت النسخة على علماء لهم حقّ الإجازة برواية الكتاب. وهذه السماعات مدونة على ورقة الغلاف والورقة الأولى، والورقة الأخيرة.

وبعـــد:

فإن أبا الحسن المقرىء هذا، لم يرتبط به أي سماع على الكتاب، لا من شيوخه، ولا ممن يُروى هذا الكتاب عنه، ولم أقف له على ترجمة توضح صلته بالكتاب، والله أعلم بحاله.

العبث الذي وقع في رواة النسخة:

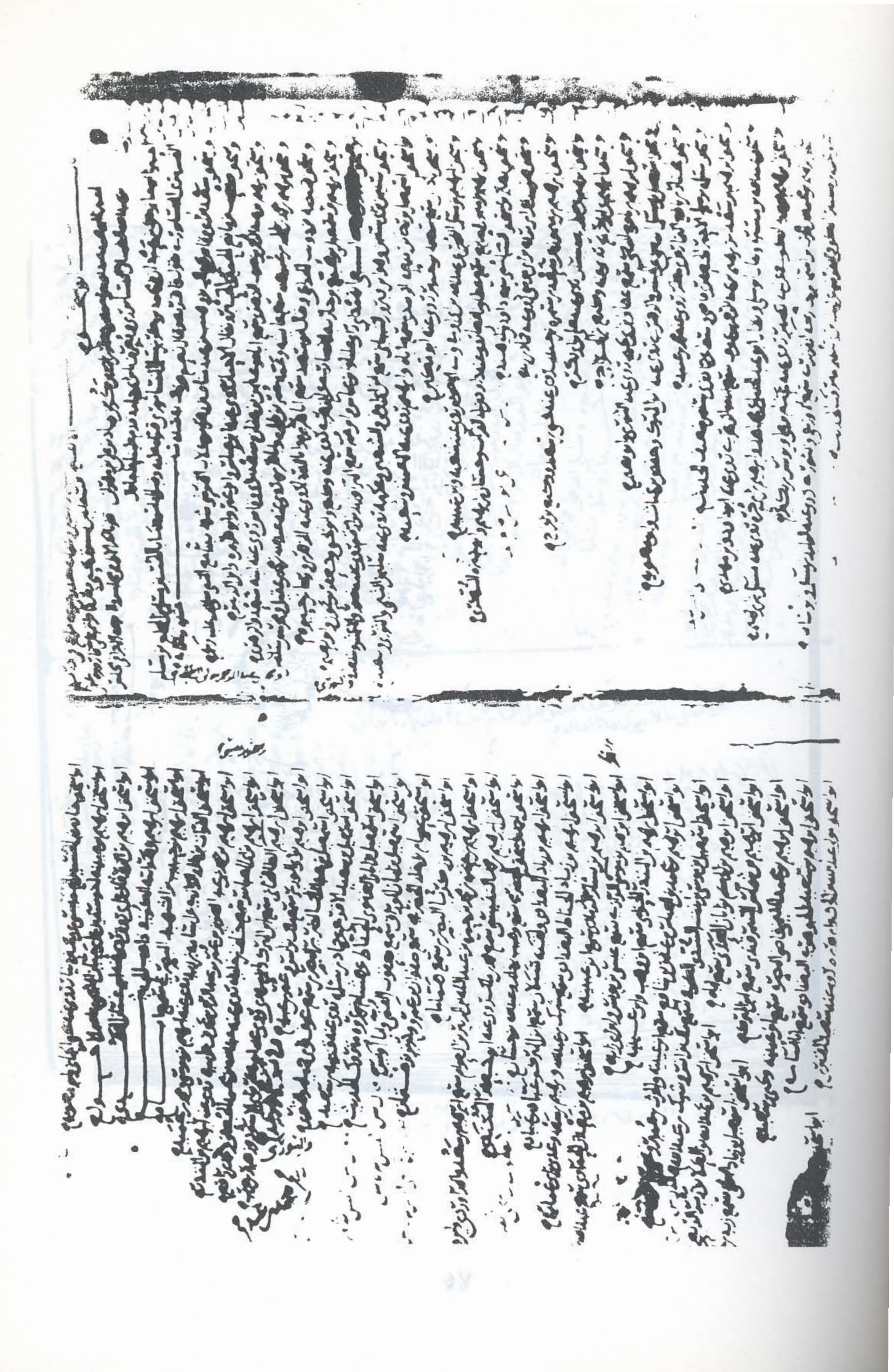
١ - غيّرت الكنية بإلحاق كلمة سعيد على السطر.

٢ - وضعت كلمة (بن) ليصير محمد بن عبد الله بدلاً من: أبو محمد، عبد الله.

٣ - غيّرت كلمة أحمد إلى حمدون وحكّت كلمة جعفر.

٤ - ضرب بخط على اسم صاحب السماع (ابن الفرات) ليتحول السماع إلى من بعده.

٥ - الحق هذان السطران بخط مغاير لخط السطور ١، ٢، ٤، وبذلك تحولت النسخة من سماع ابن الفرات إلى سماع: أبي الحسن، علي بن الحسن المقري. الذي قام بهذا التغيير.



الجزء الأول من كتاب العلل ومعرفة الرجال

عن أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل رحمه الله

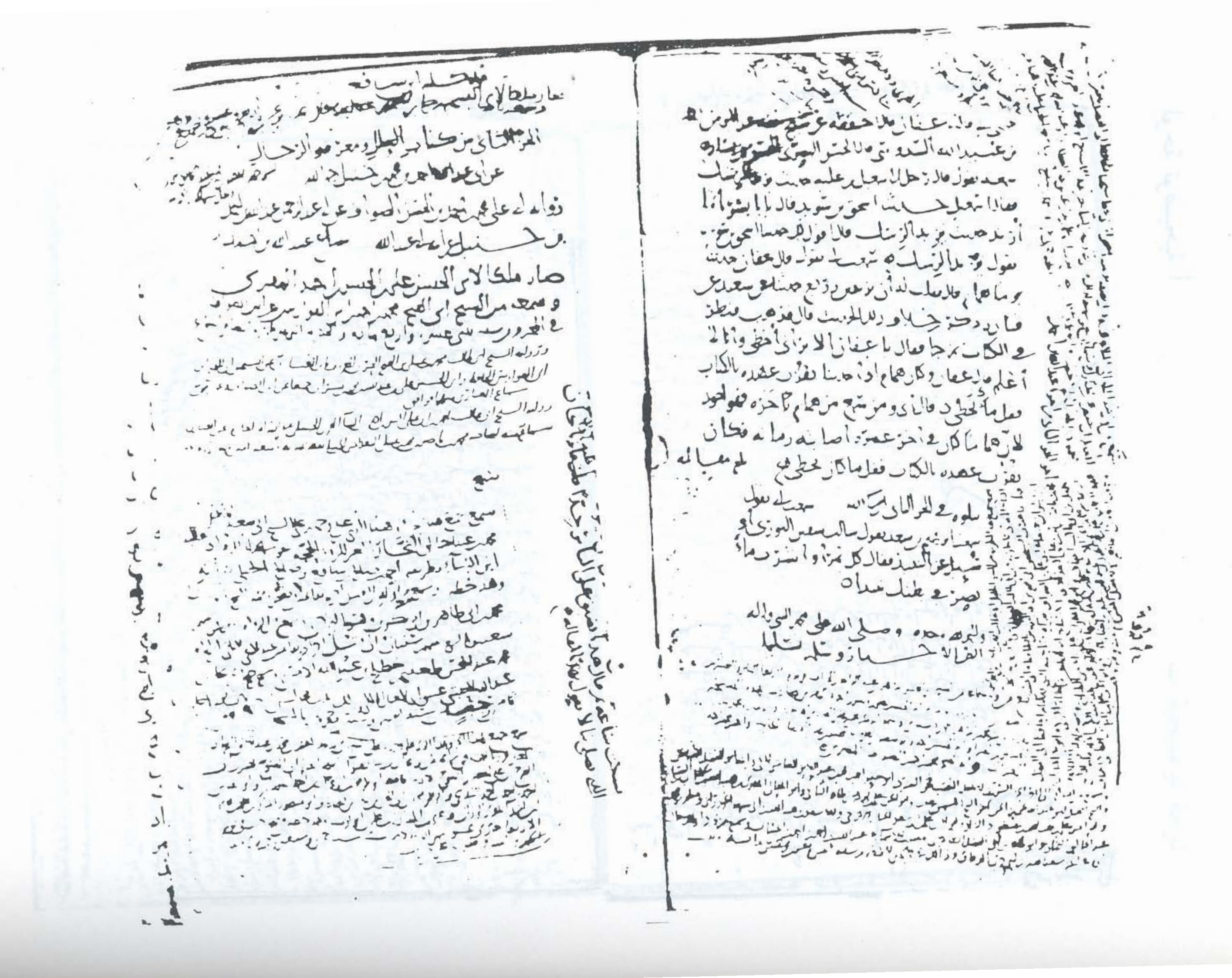
رواية أبي علي ... الحسن ... عن أبي عبد الرحمن عبد الله بن أحمد

بن حنبل ... سماع عبيد الله بن أحمد

... لأبي الحسن علي بن الحسين ... رشد ...

وسمعه بقراءته على ... الشيخ محمد بن ... أبي الفوارس

... وأربعة



صار ملكا لابي الحسن علي بن الحسين احمد ...

والحمد لله وحده وصلى الله على محمد النبي واله

... وسلم تسليما

لوحة توضيحية أ



فيه من كلام أبي زكريا يحيى بن معين رحمه الله

رواية أبي خالد يزيد بن الهيثم بن طهمان عنه

رواية أبي [illegible] أحمد بن مكرم البزاز عنه

رواية أبي القاسم عبيد الله بن عثمان [illegible] عنه

رواية أبي القاسم [illegible] عنه

رواية أبي الحسين المبارك بن عبد الجبار بن أحمد الصيرفي عنه

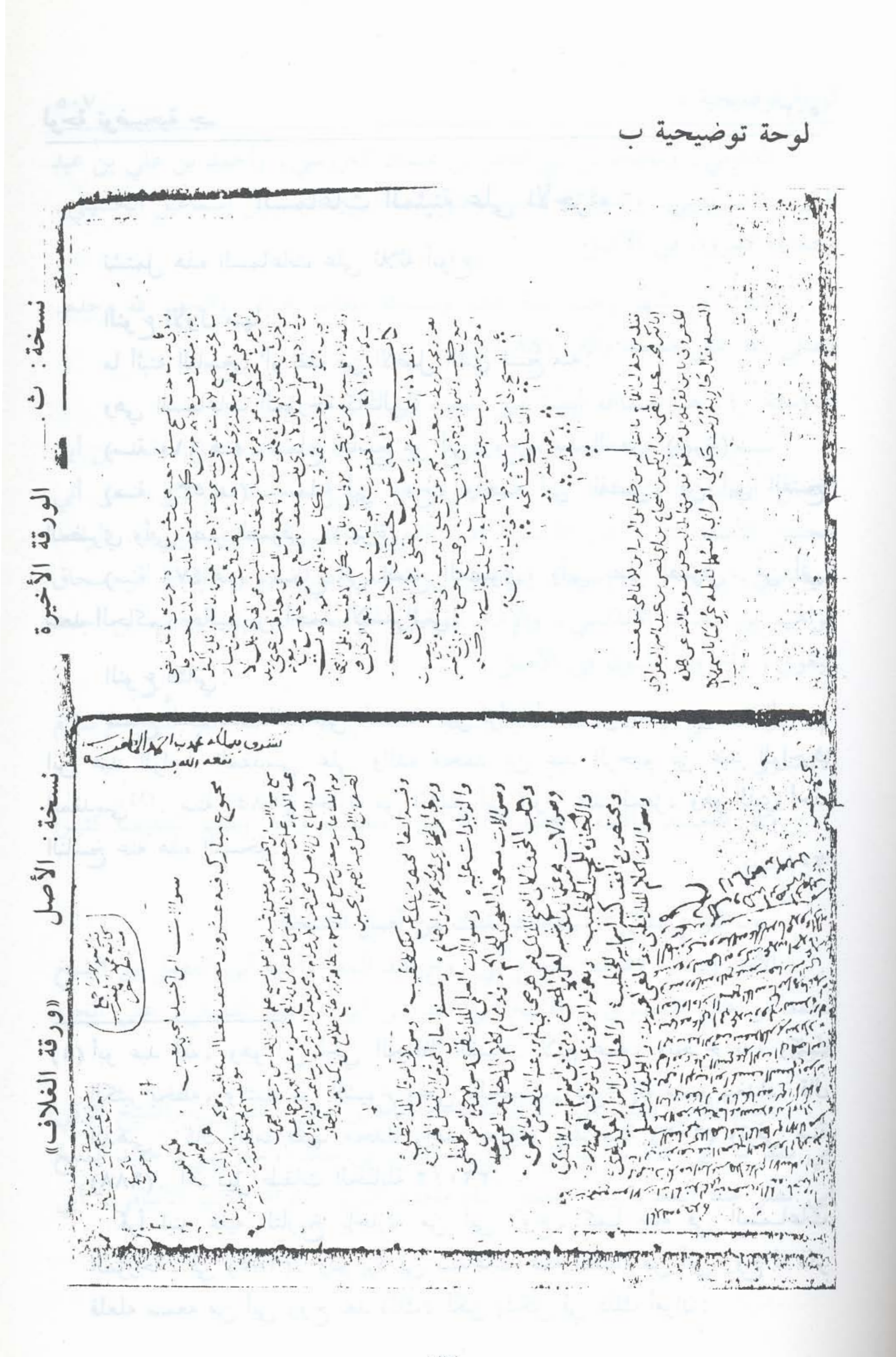
رواية الحافظ الإمام أبي طاهر أحمد بن محمد السلفي عنه

رواية أبي [illegible] حامد بن أبي القاسم الأهوازي عنه

الورقة الأولى من نسخة صائب سلام - أنقرة

الورقة الأخيرة من نسخة صائب سلام - أنقرة.

لوحة توضيحية ب



نسخة: ث — الورقة الأخيرة

نسخة: الأصل «ورقة الغلاف»

السماعات المثبتة على الأجزاء

تشتمل هذه السماعات على ثلاثة أنواع:

النوع الأول منها:

ما أثبته الناسخ، أو نقله من الأصل الذي نسخ منه:

وهي السماعات المؤرخة كالتالي:

(سنة ٦١٠ هـ) ـ سماع الناسخ من أبي روح، عبد المعزّ. (بهراة).

(سنة ٥٣٠ هـ) ـ سماع أبي روح، وأخيه أبي الفضل، من أبي الفتح المضري وأبي نصر الصوفي. (بهراة).

(سنة ٤٧٦ هـ) ـ سماع أبي الفتح المضري، وأبي نصر الصوفي، من أبي سعد الحاكم، حكيم بن أحمد الإسفرائيني.

النوع الثاني:

سماع أُثبت بعد ذلك على النسخة حين قرأها أحمد بن محمد بن عبد الرحيم ابن عبد الواحد المقدسي على والده محمد بن عبد الرحيم بن عبد الواحد المقدسي[1]. سنة (٦٨٥) بإجازته من الشيخ أبي روح عبد المعز، وهو الذي أخذ الناسخ عنه هذه النسخة.

---

(١) أبو عبد الله، وهو ابن أخي الحافظ الضياء. لازم عمه، وتخرج به، وكتب الكثير بخطه، وكتب عن الشيوخ وعني بالحديث. قيل: إنه سمع ببغداد. قال الذهبي: كان إماماً فقيهاً محدثاً زاهداً عابداً، ولد سنة (٦٠٧) وتوفي سنة (٦٨٨). اهـ ذيل طبقات الحنابلة ٢/٣٢٠.

قرأ ابنه عليه التاريخ بإجازته من أبي روح ـ كما جاء في السماعات المؤرخة ـ في (٦٨٥). ولم يرد في سماعات عمه الضياء من أبي روح له ذكر فلعله سمعه من أبي روح بعد ذلك، لكن يشكل في ذلك أمران:

الدارِميّ. ومحمد بن أبي طاهر بن علمان العروسي، وأحمد بن علي بن عبد الكريم الصريفيني، والسيدان محمد وعلي أبناء أبي القاسم بن إسماعيل الحسيني. وجماعة كثيرون في الأصل.

وذلك في شهر رجب سنة عشر وستمائة بجامع هراة. والحمد لله وحده. وصلى الله على محمد وآله. (٨٨ ب).

أ ـ (سنة ٦١٠ هـ) سماعه أيضاً على الجزء السابع:

سمع جميع هذا الجزء على الشيخ أبي روح، عبد المعزِّ بن محمد بن أبي الفضل الصوفي، بسماعه عن المضري، عن أبي سعد الأسفرائيني، عن أبي الحسن الأسفرائيني، عن الأصم، عن الدوري، بقراءة محمد بن عبد الواحد المقدسي، والإمام أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الصريفيني، والإمام أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الأندلسي، والإمام القاضي أبو محمد، عبد الوهاب بن أحمد البغوي، وآخرون مثبتون في الأصل.

وذلك في رجب سنة عشر وستمائة بجامع هراة. عند قبر شيخ الإسلام الأنصاري.

ولله الحمد والمنة، وصلى الله على محمد وآله وسلم تسليماً كثيراً (١٠٣ ب).

ب ـ النوع الثاني: سماعات نقلت من أصل النسخة:

الأول (سنة **٥٣٠** هـ) سماع أبي روح عبد المعزّ وأخيه أبي الفضل من الشيخ محمد بن علي المضري، والشيخ أبي نصر بن أبي عاصم الصوفي. على الجزء الأول:

سمع الجزء بأسره من الشيخ الإمام محمد بن علي المضري، والشيخ الزكي أبي نصر بن أبي عاصم الصوفي، بروايتهما عن أبي سعد الأسفرائيني، حفيد الشيخ أبي نصر عبد المعزِّ، وأبو الفضل أبناء محمد البزاز. بقراءة كاتب الأسامي، أبي

علي محمد بن علي الكرجي. وهو صاحب الكتاب، وصح سماعهم بهراة. في الرابع والعشرين من شهر الله المحرم. سنة ثلاثين وخمسمائة (١٥ ب).

(سنة ٥٣٠ هـ) سماع أبي روح ـ وأخيه جماعة ـ من الشيخ محمد بن علي المضري. على الجزء الثاني.

سمع الجزء بأسره من الشيخ الإمام شيخ الحرمين أبي الفتح محمد بن علي المضري جماعة منهم: عبد المعزّ وأبو الفضل أبناء محمد بن أبي الفضل البزاز، حفيد الشيخ أبي نصر الصوفي. بقراءة كاتب لأسامي أبي[1] علي محمد بن الحسين ابن عبد الله الكرجي، وصح سماعهم عنه بهراة. في المسجد الجامع. يوم الأربعاء في رجب سنة ثلاثين وخمسمائة. (٣٠ أ).

(سنة ٥٣٠ هـ) سماعهما منه على الجزء الثالث والرابع:

على الجزء الثالث والرابع، سماع عبد المعزّ بن محمد بن أبي الفضل البزاز، حفيد أبي نصر الصوفي، بقراءة أبي بكر محمد الكرجي في رجب سنة ثلاثين وخمسمائة (٥٨ ب).

(سنة ٥٣٠ هـ) سماعهما منه على الجزء الخامس والسادس:

سمع الجزء بأسره من الشيخ الإمام محمد بن علي المضري، جماعة منهم: عبد المعزّ وأبو الفضل أبناء محمد البزاز. بقراءة مثبت السماع أبي بكر الكرجي في أواخر رجب سنة ثلاثين وخمسمائة (٨٨ ب).

الثاني (سنة ٤٧٦ هـ) سماع محمد بن علي المضري من أبي سعد الحاكم، حكيم بن أحمد الأسفرائيني:

سمعه محمد بن علي المضري، بقراءته على الحاكم أبي سعد الحاكم ـ الأسفرائيني. سنة ست ـ يعني وسبعين وأربعمائة ـ كتب المضري. وسمعه معه أبو نصر الصوفي عليه، سنة ست وسبعين. (١٥ ب).

---

(١) هكذا هنا، واسمه في السماع السابق «أبو علي محمد بن علي الكرجي».

جـ ـ سماعات أثبتت بعد ذلك:

الأول (٦٥٢ هـ) قراءة محمد بن أحمد بن محمد الأصبهاني، على أبي الفضل إسماعيل بن أحمد بن الحسين العراقي بحق إجازته من السلفي. (على الجزء الأول):

قرأت هذا الجزء الأول من تاريخ يحيى بن معين على الشيخ الصالح أبي الفضل، إسماعيل بن أحمد بن الحسين بن محمد العراقي، بحق إجازته من السلفي بسنده، كما قرأه. فسمعت خديجة بنت عمر بن أبي بكر، وولداها معها، فاطمة في الخامسة وأحمد في الثالثة وجماعة أخرى بقراءة لم تكمل لهم، وذلك في غرة ربيع الأول من سنة اثنتين وخمسين وستمائة.

وكتب أبوهم محمد بن أحمد بن محمد الأصبهاني، نفعهم الله به آمين آمين، صحيح ذلك كله، وكتب أبو الفضل، إسماعيل بن الفقيه أحمد بن الحسين بن محمد بن أحمد العراقي في اللخ (١٥ ب).

(سنة ٦٥٢ هـ) سماعه من أبي الفضل بن أحمد العراقي: على الرابع: بلغت سماعاً من أول الكتاب إلى ها هنا، وهو آخر الرابع من تاريخ يحيى بن معين على الشيخ الصالح أبي الفضل إسماعيل بن الفقيه أحمد بن الحسين بن محمد العراقي، بحق إجازته من الحافظ أبي طاهر أحمد بن محمد ابن أحمد السلفي، قال: أنبأنا أبو عبد الرحمن، محمد بن الحسين بن موسى السلمي قال: أنبَأنا محمد بن يعقوب بن يوسف الأصم الأموي، أنبَأنا العباس بن محمد بن حاتم الدوري، أنبَأنا يحيى بن معين المؤلف.

فسمعت جميعه ـ الأول، والثاني، والثالث، والرابع ـ أُم أولادي، خديجة بنت عمر بن أبي بكر بن أبي الزهر وولداها: فاطمة في الخامسة، وأحمد في الثالثة، وآخرون بقراءة أكثره. وصح ذلك، وثبت في مجالس آخرها تاسع ربيع الأول من سنة اثنتين وخمسين وستمائة، بعضه في دار الطعان، وبعضه عندنا بظاهر دمشق.

وكتب أبوهم محمد بن أحمد بن محمد الأصبهاني، نفعهم الله به آمين آمين آمين: صحيح ذلك كله. وكتب أبو الفضل، إسماعيل بن الفقيه أحمد بن الحسين ابن محمد بن أحمد العراقي في اللخ. (٥٩ أ).

(سنة ٦٥٢ هـ) سماعه منه: على الجزء السادس:

بلغت سماعاً لجميع هذين الجزأين الخامس، والسادس بما فيه، على الشيخ الصالح أبي الفضل، إسماعيل بن أحمد بن الحسين بن محمد العراقي، بحق إجازته من أبي طاهر أحمد بن محمد بن أحمد السلفي قال: أنبأنا الرئيس أبو عبد الله القاسم بن الفضل بن محمود الثقفي، قال أبو عبد الرحمن، محمد بن الحسين بن موسى السلمي، أنبَأنا محمد بن يعقوب بن يوسف الأموي، أنْبَأنا العباس بن محمد بن حاتم الدوري، حدثنا يحيى بن معين.

فسمعت جميعه الست أُم أولادي خديجة بنت عمر بن أبي بكر بن أبي الزهر، وولداها معها: فاطمة في الخامسة [وأحمد في الثالثة][٢] في مجالس آخرها ثالث عشر ربيع الأول من سنة اثنتين وخمسين وستمائة.

وكتب أبوهم فقير ربه محمد بن أحمد بن محمد الأصبهاني، نفعهما الله به. آمين آمين آمين.

صحيح ذلك كله. وكتب أبو الفضل إسماعيل بن الفقيه أحمد بن الحسين ابن محمد بن أحمد العراقي في اللخ. (٨٩ أ).

---

(١) سقط من الأصل، والسياق يقتضيه، وانظر ما قبله وما بعده من سماع.

نص السماعات المحال عليها في البحث
والواردة في الأوراق المصورة

- **سماع في ٦٤٢**: في ورقة الغلاف من مسند أبي يعلى. نسخة شهيد علي:

/ الحمد لله. سمع جميع مسند أبي يعلى على الأمير شرف الدين، يعقوب بن محمد بن الحسن الهدباني، بسماعه من أبي الفضل منصور بن أبي الحسن، علي بن / إسماعيل الطبري المخزومي بقراءة عبد الله بن عبد العزيز بن عبد الله القرشي... وكتب السماع في الأصل ناصر الدين / أبو الفضل محمد بن أبي سعد، عمر بن أبي بكر بن ظافر البصري وآخرون في مجالس آخرها في الثاني والعشرين... سنة اثنتين وأربعين وستمائة /.

- **سماع في ٧٠٥**: في ورقة الغلاف من مسند أبي يعلى. نسخة شهيد علي:

/ وسمع الجزء الثاني والثالث من نسخة محمد بن علي الجياني على الشيخ ناصر الدين، أبي الفضل، محمد بن عمر بن أبي بكر بن ظافر البصري الحنبلي / بسماعه من يعقوب بن محمد الهدباني بقراءة أبي شامة تقي الدين،

علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام السبكي، وتقي الدين، محمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني / وشهاب الدين، أحمد بن أحمد بن حسين الهكاري، وإبراهيم بن صدر الدين، أحمد بن مجد الدين عيسى بن عمر بن الخشاب، وعبد الرحمن ابن مسعود بن أحمد / الحازمي.
وكتب السماع في الأصل وآخرون في جمادى الآخرة سنة خمس وسبعمائة، بالمدرسة الصالحية بالقاهرة. نقله من الأصل: عبد الرحيم بن الحسين.

- **سماع في ٧٦٧ تقريباً**: في ورقة الغلاف السابقة:
سمع الجزء الثاني والثالث من نسخة محمد بن علي الجياني وهما مقيدان على حاشية هذه النسخة بخطي على سيدنا العبد / الفقير إلى الله تعالى، الشيخ الإمام العالم مفتي المسلمين قاضي القضاة بدر الدين أبي إسحاق، إبراهيم بن سيدنا العبد الفقير إلى الله تعالى أقضى القضاة صدر الدين أحمد ابن سيدنا العبد الفقير إلى الله تعالى الشيخ الإمام العلامة مجد الدين أبي روح، عيسى بن عمر ابن الخشاب / المخزومي الشافعي بسماعه. . . . . على ابن ظافر، بقراءة عبد الرحيم بن الحسين بن العراقي وقد أحضر ابنه أبو زرعة، أحمد / في السنة الخامسة من عمره. والمحدث الفاضل، نور الدين علي بن أبي بكر بن سلمان الهيثمي وبدر الدين أبو الفضل، عبد اللطيف بن الشيخ الإمام مجد الدين محمد بن شيخنا زين الدين، محمد بن محمد بن إبراهيم البلبيسي. . . الخ السماع.
وقد حصل فيه بياض ذهب ببعضه.

- **سماع في ٦١١:** في الورقة الأخيرة من مسند أبي يعلى، نسخة شهيد علي:

سمع جميع الجزء السادس.... وهو مسند الإمام أبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي على الشيخ الفقيه الإمام العالم / قاضي القضاة بقية العلماء شيخ... أبي القاسم، عبد الصمد بن محمد بن أبي الفضل الأنصاري بحقِّ إجازته من الشيوخ الثلاثة / أبي عبد الله، محمد بن الفضل.... وأبي القاسم، زاهر بن طاهر بن محمد الشحامي، وأبي المظفر عبد المنعم بن عبد الكريم بن هوازن / القشيري، عن أبي سعد، محمد بن عبد الرحمن الكنجروذي عن أبي عمرو بن حمدان، عن أبي يعلى الموصلي رحمهم الله بقراءة الشيخ الإمام / شمس الدين أبي الحسن علي بن المظفر...

....

من جامع دمشق يوم الأربعاء خامس شهر رمضان سنة إحدى عشرة وستمائة.

- **سماع في ٦١٢:** في الورقة ١١٧ أ من النسخة (ل) «فوائد تمام»:

سمع جميع هذا الجزء وهو الخامس عشر من فوائد تمام الرازي على سيدنا الشيخ الإمام الأجل العالم المحدث الكبير، جمال الدين / شيخ الإسلام قاضي القضاة، أبي القاسم، عبد الصمد بن محمد بن أبي الفضل الأنصاري الحرستاني أيده الله، بإجازته من أبي محمد عبد / الكريم بن حمزة السلمي، إن لم يكن سماعاً عن أبي محمد الكتاني عن تمام، بقراءة صاحبه الإمام الأجل الحافظ

المفيد المتقن / أبي طاهر، إسماعيل بن عبد الله بن عبد المحسن الأنصاري، عرف بابن الأنماطي، وولده أبو بكر محمد حاضر، الفقيه أبو المعالي محمد بن جامع بن باقي / التميمي وولده أبو بكر محمد في الخامسة. . .

. . . . ومثبت الأسماء أبو بكر عبد الله بن محمد الغزنوي . . . وأجاز الشيخ لكلٍّ واحد منهم رواية جميع مسموعاته، وتلفظ لهم بالإجازة، وصحَّ ذلك وثبت يوم الأحد مستهل ذي القعدة / سنة اثنتي عشرة وستمائة بالمدرسة العزيزية بدمشق.

- **قراءة في ٦٥٤:** في الورقة ١١٧ أ السابقة:

قرأت جميع هذا الجزء المذكور أعلاه على صاحبه ومالكه، الشيخ الإمام العالم الفاضل اللغوي شرف الدين، أبي عبد الله / الحسين بن إبراهيم بن الحسين الإربلي وولده الشيخ الأمين أبو الخطاب عمر بحقِّ سماعهما من الشيخ الإمام جمال الدين قاضي القضاة / أبي القاسم، عبد الصمد بن محمد بن أبي الفضل الأنصاري بإجازته من أبي محمد، عبد الكريم بن حمزة السلمي إن لم يكن سماعاً، وبسماع الشيخ / شرف الدين أيضاً من الشيخ أبي طاهر بركات بن إبراهيم بن طاهر الخشوعي، بسماعه من أبي محمد عبد الكريم بن حمزة المذكور بسنده المذكور / فسمعه العلامة زين الدين، أبو الفتح محمد بن أبي نصر محمد بن أبي بكر الأبيوردي . . . .

. . . .

وصح ذلك في الثامن عشر من شهر المحرم سنة أربع

وخمسين وستمائة / في جامع دمشق حرسه الله. وكتب القاري عبد الله بن يحيى بن أبي بكر بن يوسف الغساني الحراني / . . . .

ـ **سماع في ٦٠٩**: في الورقة ١٩٨ أ. من نسخة (ل) «فوائد تمام»:

سمع جميع الجزء الأول والثاني من فوائد تمام على الشيخ القاضي أبي القاسم، عبد الصمد بن أبي الفضل الأنصاري / الحرستاني، قراءة أبي الحسن النشبي محمد ابن إبراهيم بن عبد الواحد بن علي المقدسي من ذي القعدة سنة / تسع وستمائة، نقلته مختصراً من خط الآمدي من أصل الحافظ عبد الغني المقدسي / والجزء الثالث من الأجزاء المذكورة سمعه بقراءة النشبي محمد بن إبراهيم بن عبد الواحد المقدسي / وكاتب السماع عبد الرزاق بن رزق الله الرسعني في شوال سنة تسع وستمائة. نقلته مختصراً / من خط الرسعني أحمد بن محمد الظاهري ومن خطه نقلت.

وسمعه عليه بقراءة أبي محمد عبد العزيز بن عثمان الإربلي محمد بن إبراهيم بن أبي المحاسن بن رسلان الشافعي / وعبد الجليل الأبهري. وكتب السماع في مجالس آخرها سادس ربيع الآخر سنة تسع وستمائة / نقله أحمد بن محمد الظاهري من الأصل ومن خطه نقلت.

ـ **سماع في ٦٦٧**: في الورقة ١٩٧ ب. من نسخة (ل) «فوائد تمام»:

سمع جميع هذا الجزء على الشيخ الإمام العالم الصدر

الرئيس العلامة تقي الدين أبي محمد، إسماعيل بن / إبراهيم بن أبي اليسر التنوخي بسماعه من الخشوعي، بقراءة الإمام المحدث المفيد أبي الحسن علي بن / مسعود ابن نفيس الموصلي والسيد الشريف شرف الدين محمد بن نظام الدين أبي الحسن، علي بن أبي البساسير، ومحمد ابن أبي الحسن الحسيني وعلي بن عبد الكافي بن عبد الملك الربعي والخط له. وصح ذلك وثبت في العشر الأوسط من ذي الحجة سنة سبع وستين وستمائة بجامع دمشق حرسه الله.

- **سمع في ٥٧٢**: في الورقة **٢٤ ب**، **٣٢ ب**. «فوائد تمام» نسخة (أ):

وهذا نصُّ ما في: **٣٢ ب**.

سمع هذا الجزء كلُّه على الشيخ الأجل أبي المعالي، عبد الله بن عبد الرحمن بن أحمد بن صابر السلمي / عرضاً بأصل سماعه من الشريف النسيب عن الكتاني. بقراءة الفقيه أبي عمر محمد بن أحمد بن محمد بن قدامة / المقدسي، أخوه أبو الفضل عبيد الله، وصاحب الجزء الحافظ أبو محمد، عبد الغني بن عبد الواحد بن / علي بن سرور المقدسي وابنه محمد، وأبو أحمد محمد بن أبي بكر بن عبد الله، وأخوه أبو عبد الله، عمر / بن أبي بكر وابنه محمد، وأبو أحمد عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن وابنه أحمد وعبد الرحمن، وإبراهيم / أبناء سلامة ابن نصر بن مقدام، وعبد الله بن أحمد بن عبد الله . . . . . .

. . . .

وسمع الجميع مثبت الأسماء، عبد الله بن أحمد بن محمد ابن قدامة المقدسي، في يوم الأحد / ثاني عشر شعبان سنة اثنتين وسبعين وخمسمائة بدمشق. وصلى الله على محمد وآله / .

- **سماع في ٥٨٤**: في ورقة **٢٥** أ. من النسخة السابقة:

سمع هذا الجزء جميعه على الشيخ أبي طاهر بركات بن إبراهيم بـن طاهر الخشوعي، بقراءة عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة / ابناه محمد وعيسى وأخوه الإمام أبو عمر، محمد بن أحمد بن محمد وابنه عبد الله وابن أخيه، أحمد بن عبيد الله / والحافظ أبو محمد عبد الغني بـن عبد الواحد بن علي بن سرور . . . .
في صفر سنة أربع وثمانين وخمسمائة. والحمد لله وحده.

- **سماع في ٥٢٥**: في الورقة الأخيرة من النسخة (ب) الأصل:

بلغت سماعاً على الشيخ أبي محمد، عبد الكريم بن حمزة ابن الخضر السلمي رحمه الله / بقراءة الحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن عساكر الشافعي رحمه الله من أصل سماعه / الذي قيد سماعه من عبد العزيز الكتاني، رحمه الله. وسمع أبو عبد الله الحسين بن الخضر بن / عبدان ومن كتابه كتبت وابنه أبو الحسين عبد الرحمن . . . .
. . . .
وكتب محمد بن حمزة بن محمد بن أبي الصقر وذلك خامس جمادى الأولى، سنة خمس وعشرين وخمسمائة / بجامع دمشق عمره الله.

- **سماع في ٥٧٣**: في ورقة الغلاف. من نسخة (ب):

سمعه ابنه أبو المفضل، مكرم بقراءته عليّ في / ثامن عشر ربيع الأول. سنة ثلاث وسبعين وخمسمائة / وكتب محمد ابن حمزة بن محمد بن أبي الصقر.

- **سماع في ٦٠٥**: في ورقة الغلاف السابقة:

سمع جميع هذا الجزء من فوائد تمام على شيخنا القاضي الفقيه الإمام العالم. . . أبي القاسم عبد الصمد بن محمد ابن أبي الفضل الأنصاري أدامه الله. . . بحقِّ إجازته من عبد الكريم بن حمزة / عن عبد العزيز عنه. بقراءة الفقيه، الإمام العالم شمس الدين عبد الرحيم بن النفيس صاحبه

. . . .

وأبو المظفر يوسف بن يعقوب بن عثمان، وعمه عبد العزيز ابن عثمان بن أبي طاهر. . وهذا خطه. وذلك في يوم الخميس خامس عشر من شهر رمضان المعظم من سنة خمس وستمائة في جامع دمشق.

مصادر البحث ومراجعه

- **إجازات السماع في المخطوطات القديمة:**

د. / صلاح الدين المنجد. مجلة معهد المخطوطات١/٢. القاهرة.

- **الأصول الستة، رواياتها ونسخها:**

محمد إسحاق علي. ماجستير ١٤٠٥. جامعة الملك سعود.

- **الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ:**

السخاوي. نشر مكتبة المثنى. بغداد.

- **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع:**

الشوكاني. مطبعة السعادة. القاهرة.

- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة:**

السيوطي. عيسى البابي الحلبي. القاهرة.

- **تاج العروس من جواهر القاموس:**

الزبيدي. دار ليبيا للنشر والتوزيع. مصورة بيروت.

- **تاريخ بغداد:**

الخطيب البغدادي. مكتبة المثنى ١٣٤٩. مصورة بيروت.

- **تاريخ يحيى بن معين:**

رواية الدوري. تحقيق أحمد محمد نور سيف. نشر مركز البحث العلمي. جامعة أم القرى. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٩٩.

- **تدريب الراوي:**

السيوطي. تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف. دار الكتب الحديثة ١٣٨٥.

- **تذكرة الحفاظ:**

الذهبي. الطبعة الأولى ١٣٨٢. القاهرة.

- **التكملة لوفيات النقلة:**
المنذري. تحقيق بشار عواد. عيسى الحلبي. القاهرة.
- **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع:**
الخطيب البغدادي. تحقيق محمود طحان. مكتبة المعارف. الرياض.
- **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة:**
ابن حجر العسقلاني. تحقيق محمد سيد جاد الحق. دار الكتب الحديثة.
- **الرسالة المستطرفة:**
الكتاني. الطبعة الثالثة. دار الفكر **١٣٨٣**. بيروت.
- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب:**
ابن العماد الحنبلي. المكتبة التجارية للطباعة والنشر. بيروت.
- **طبقات الحنابلة:**
لابن أبي يعلى. مطبعة السنة المحمدية **١٣٧٠**. مصر.
- **طبقات الحفاظ:**
السيوطي. تحقيق علي محمد عمر. مكتبة وهبة. الطبعة الأولى. القاهرة.
- **العبر في خبر من غبر:**
الذهبي. دائرة المطبوعات والنشر. الكويت.
- **العلل ومعرفة الرجال:**
الإمام أحمد بن حنبل. (خ). مصورة عن مكتبة أيا صوفيا ـ تركيا.
- **غاية النهاية في طبقات القراء:**
لابن الجزري. تحقيق برجستراسر. مصورة / عن طبعة الخانجي **١٣٥١**.
- **فتح المغيث شرح ألفية الحديث:**
- السخاوي. دار الكتب العلمية. بيروت.
- **الفصل في الملل والنحل:**
ابن حزم. الطبعة الثانية **١٣٩٥**. دار المعرفة. بيروت.
- **فوائد تمام:**
تمام الرازي. (خ) نسخها الثلاث. انظر تاريخ التراث: **١/٣٧٩**.
- **الكنى والأسماء:**
للإمام مسلم. (خ) مصورة عن نسخة الظاهرية. دمشق.

- **لسان الميزان:**
ابن حجر العسقلاني. مصورة عن الطبعة الأولى **١٣٩٠**. بيروت.
- **المجروحين من المحدثين:**
ابن حبان. تحقيق محمود إبراهيم زايد. دار الوعي. حلب.
- **مسند أبي يعلى:**
أبو يعلى الموصلي. (خ) مصورة عن نسخة شهيد علي. تركيا.
- **المعجم الوسيط:**
مجمع اللغة العربية. الطبعة الثانية. القاهرة.
- **المقدمة: «علوم الحديث»:**
ابن الصلاح. تحقيق نور الدين عتر. المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.
- **من كلام أبي زكريا يحيى بن معين:**
رواية ابن الهيثم. تحقيق أحمد محمد نور سيف. دار المأمون للتراث. دمشق.
- **منهج البحث في الحديث النبوي:**
عبد الرحمن كردي. ماجستير (خ) جامعة أم القرى **١٣٩٣**.
- **ميزان الاعتدال:**
الذهبي. الطبعة الأولى. دار إحياء الكتاب العربي. القاهرة.
- **وفيات الأعيان:**
ابن خلكان. تحقيق إحسان عباس. دار صادر. بيروت.

كلمـة شكـر

بعد إعدادي لمُسودّة هذا البحث اطّلعت في مصادر كتاب «تحقيق التراث» للدكتور عبد الهادي الفضل، على بحث للدكتور صلاح الدين المنجد. منشور في مجلة معهد المخطوطات بالقاهرة، وعنوانه: «إجازات السماع في المخطوطات القديمة» فكتبت إلى الأستاذ الفاضل نبيل عبد الفتاح بالمعهد أطلب منه موافاتي بصورة من هذا البحث، فتفضل بذلك مشكوراً.

وقد عرضت هذا البحث على الإخوة الزملاء د. /عبد الرحمن حافظ، د./ محمود الطناحي، د. / منصور عون العبدلي فشجعوني على نشره، وأفادوني بملاحظ قيمة. أذكر ذلك بالشكر والامتنان منهم جميعاً. والله ولي التوفيق.

* * *